

صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 23/201

الداصر عن صندوق النقد

الدولي

ليبيا

مشاووات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

مايو ٢٠٢٣

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاووات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ مع ليبيا، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

• بيان صحفي.

• **تقرير خبراء الصندوق** أعده فريق من خبراء صندوق النقد الدولي للعرض على المجلس التنفيذي في ٢٤ مايو ٢٠٢٣، في أعقاب المناقشات مع السلطات الليبية حول التطورات والسياسات الاقتصادية، والتي اختتمت في ١٧ مارس ٢٠٢٣. وقد استكمل تقرير الخبراء في ٥ مايو ٢٠٢٣، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.

• مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.

• بيان المدير التنفيذي الممثل لليبيا.

وطبقا لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ مع ليبيا

للنشر الفوري

واشنطن العاصمة - ٢٥ مايو ٢٠٢٣: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة^١ مع ليبيا في يوم الأربعاء، ٢٤ مايو ٢٠٢٣.

وقد أجريت مشاورات المادة الرابعة بعد عقد من التوقف. وأدى بالفعل تفكك البلاد عقب سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١ إلى تعليق إعداد المؤشرات الاقتصادية الأساسية وتعقيد صنع السياسات، مما أسفر عن صعوبات في إجراء مشاورات المادة الرابعة. وتجدر الإشارة بالتقدم الذي أحرزته السلطات في الآونة الأخيرة نحو تعزيز آليات جمع البيانات وتبادلها وشفافيتها. وقد ساهم ذلك، إلى جانب المرونة التي أتاحتها استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، في التمهيد لاستئناف مشاورات المادة الرابعة.

وكان الإطار المؤسسي الليبي قد ساعد البلاد خلال فترة من التقلبات والاضطرابات الاقتصادية الكلية الحادة. فقد شهد إنتاج النفط وإيراداته تقلبات غير مسبوقه منذ عام ٢٠١١. ورغم ذلك، نجح مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ على رصيد كبير من الاحتياطيات الدولية، بدعم من نظام سعر الصرف الثابت والضوابط الرأسمالية وعدة ترتيبات مؤقتة أخرى.

شهد الاقتصاد انكماشاً حاداً في عام ٢٠٢٠ نتيجة الحصار النفطي وتراجع أسعار النفط، مما أدى إلى تصاعد عجز المالية العامة والمركز الخارجي، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي. وفي الآونة الأخيرة، نتج عن انتعاش أسعار النفط واستئناف الإنتاج النفطي فوائض في الميزانية والحساب الجاري في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. واستمر تقلب إجمالي الناتج المحلي - الذي يتبع عن كثب مسار إنتاج النفط. وتم كبح التضخم نسبياً على الرغم من التخفيض الكبير في قيمة الدينار في عام ٢٠٢١ وارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية، بزيادة من ٢,٩٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٢.

وفي المستقبل القريب، ستعتمد ثروات الاقتصاد الليبي على إنتاج النفط والغاز. وعقب زيادة إنتاج النفط من مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١,٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٣، يُتوقع أن ينمو إنتاج الهيدروكربونات بحوالي ١٥٪ في عام ٢٠٢٣ وأن يواصل الارتفاع تدريجياً لاحقاً. وبافتراض استمرار احتواء الإنفاق المالي، فإنه من المتوقع مستقبلاً حسب السيناريو الأساسي أن يتراجع فائض المالية العامة والحساب الخارجي تدريجياً خلال السنوات القادمة. وتتمثل أهم المخاطر المحيطة بالأفاق في تراجع أسعار النفط بسبب انخفاض النمو العالمي دون المتوقع، وتجدد الصراعات و/أو الاضطرابات الاجتماعية الذي يؤدي إلى تعطل إنتاج النفط.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

اتفق المديرون التنفيذيون مع الخط العام لتقييم خبراء الصندوق. وقد رحبوا باستئناف مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا بعد توقف دام عشر سنوات بسبب الاضطرابات السياسية، وأشادوا بالسلطات لما تبذله من جهود للتعاون مع الصندوق مجدداً على الرغم من التغيرات السياسية المستمرة. وأشار المديرون إلى ما يحيط بتنفيذ السياسات من قيود ناشئة عن التفكك السياسي، وحثوا السلطات على تكثيف جهودها لحل الصراعات والتصدي للتحديات الاقتصادية الهائلة. واتفقوا على أنه ستكون هناك حاجة إلى قدر كبير من تنمية القدرات لتحديث أطر المالية العامة وسياسات القطاع النقدي والمالي، وتعزيز توفير البيانات، ودعم التنوع الاقتصادي.

ولاحظ المديرون التنفيذيون أن ليبيا تعتمد اعتماداً كبيراً على إنتاج النفط والغاز، ومن ثم فإنها عرضة لتقلبات كبيرة ولمخاطر التطورات السلبية بسبب التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وأشاروا أيضاً إلى أنه على المدى المتوسط، يكمن التحدي الأكبر في تنويع الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على الهيدروكربونات، وتحقيق نمو أكثر قوة واحتواءً للجميع بقيادة القطاع الخاص. وحثوا السلطات على زيادة الشفافية، وتعزيز المؤسسات، والتصدي للمخاوف بشأن الفساد والحوكمة لمساندة هذه الجهود. وألقوا الضوء على أهمية تعزيز توفير البيانات والقدرات الإحصائية.

وطالب المديرون التنفيذيون بوضع موازنة متفوق عليها وتتسم بالشفافية لتعزيز مصداقية السياسات واستقرار الاقتصاد الكلي، والمساعدة في الحفاظ على الرخاء بين الأجيال. وأشاروا إلى أهمية تحسين الإدارة المالية العامة، وتجنب الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية، وتنويع القاعدة الضريبية، والإصلاح التدريجي في دعم الطاقة غير الموجه لإفصاح المجال لمزيد من الإنفاق الاجتماعي وتطوير البنية التحتية، وتحسين إدارة الشركات المملوكة للدولة، وإنشاء إطار عمل على المدى المتوسط.

وذكر المديرون أن إعادة توحيد المصرف المركزي أمر بالغ الأهمية لتعزيز السياسة النقدية، ومساندة تحقيق الاستقرار المالي، ودعم تطوير القطاع الخاص. وأشاروا إلى أنه للحفاظ على الثقة في سعر الصرف كركيزة اسمية، ينبغي تجنب التغييرات المتكررة في ربط العملة. ومن شأن الإبقاء على ربط العملة أن يمكّن المصرف المركزي أيضاً من حماية احتياطياته من النقد الأجنبي على نحو أفضل في خضم المخاطر السياسية والأمنية المتفاقمة.

وأشاد المديرون التنفيذيون بالقواعد التنظيمية واسعة النطاق التي ينفذها المصرف المركزي بهدف تحديث القطاع المالي، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى التحديات المرتبطة بضعف القدرات. وشجعوا السلطات على مواصلة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومراقبة رزمة المصارف عن كثب، وإعادة فتح سجل الملكية لتمكين المصارف من التخفيف من مخاطر الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، وبيع حصص المصرف المركزي في المصارف التجارية على المدى البعيد لتمكينها من العمل بشكل مستقل. وفي ظل الحظر الحالي على الفائدة المصرفية، اتفق المديرون التنفيذيون على أن مواصلة العمل على تطوير منتجات التمويل الإسلامي، وأدوات مطابقة لمبادئ التمويل الإسلامي للمساعدة في إدارة سيولة النظام ودعم السياسة النقدية ستساعد في تعبئة الائتمان للقطاع الخاص.

ويُوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع ليبيا على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهراً.

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات من خلال الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.IMF.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

الجدول ١ - ليبيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٨-٢٠٢٨

		توقعات				تقديرات					
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
٢,٦	٢,٥	٤,٧	٧,٤	٨,٢	١٨,٨	١١,٤-	٢٨,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩	الدخل القومي والأسعار
٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٩	١٧,١	١,٢-	٥,٩	١٩,٤-	١١,٦-	٨,٥-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)
٠,٠	٠,١-	٣,٦	٧,٧	٨,٣	٢٠,٠	١٧,٠-	٤٥,٠	٣٥,٥-	١٠,٩-	٢١,٠	غير الهيدروكربوني
٢٤٢,٩	٢٣٦,٨	٢٣١,٦	٢٢١,٩	٢١٠,٠	١٩٨,٨	١٧٨,٥	١٥٩,٠	٦٥,١	٩٦,٨	١٠٤,٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينارات الليبية / ١
٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	١,٦-	٢,٣-	٦,٣-	٢٦,٨	٩٠,٤	٤,٨-	٤,٢	٣,٦	مخفّض إجمالي الناتج المحلي
٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٤,٥	٢,٩	١,٥	٢,٩-	١٤,٠	تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك
٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٤,١	٣,٧	٢,٨	٠,٢	١,٢-	متوسط الفترة
											نهاية الفترة
(% من إجمالي الناتج المحلي)											
٥٣,٦	٥٦,٣	٥٩,٠	٦١,٤	٦٢,٤	٦٤,٤	١٠٠,٠	٧٩,٥	٣٥,١	٥٩,٢	٤٦,٩	مالية الحكومة المركزية
٥١,٣	٥٤,١	٥٧,٠	٥٩,٤	٦٠,٤	٦٢,١	٩٧,٩	٧٨,١	٨,١	٣٢,٤	٣٢,٠	الإيرادات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٤	٢٤,٢	١٢,٦	منها: الهيدروكربونية
٤٩,٨	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٢,٥	٥٣,٥	٥٥,٨	٧٦,٥	٦٤,٧	٥٧,٣	٤٧,٣	٣٧,٦	الضريبة الإضافية على مشتريات النقد الأجنبي / ٢
٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٦	١٠,٩	٢,٨	٤,٨	٣,٣	المصرفيات وصفاتي الإقراض
٣,٨	٥,٨	٨,١	٨,٨	٨,٩	٨,٥	٢٣,٦	١٤,٨	٢٢,٣-	١١,٩	٩,٤	منها: المصرفيات الرأسمالية
											الرصيد الكلي
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
١٠,٠	٩,٢	٩,٠	٨,٣	٥,٢	١٥,٨	١,٣-	٢,٨	٢,٢	١٤,٢-	٨,٥-	النقد والائتمان
٥,٠	١,٥	٢,٢	٤,٧	٢,٩	١٦,٢	١,٤-	٢٠,٠-	٨,٣	٥,٦	١٢,٥	النقد الأساسية
...	٢٠,٣-	١٦,٠	٢,٤-	٠,٨-	العملة المتداولة
...	٩٤,١-	١,٤-	٢٠,٤-	٨,٤-	النقد وشبه النقد
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	صافي الائتمان المقدم للحكومة (بمليارات الدينارات الليبية)
											الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
٢٨,٥	٢٨,٩	٢٩,٤	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٧,٦	٣١,٢	٢٨,٠	١٠,٣	٢٩,١	٢٩,٨	ميزان المدفوعات
٢٦,١	٢٦,٨	٢٧,٥	٢٧,٣	٢٦,٢	٢٥,٥	٢٩,١	٢٥,٧	٧,٥	٢٧,٥	٢٨,٩	الصادرات
١٢,٧	١٣,١	١٣,٣	١٣,٤	١٣,٠	١٢,٩	١٥,٠	١٨,٦	٨,٠	١٧,٧	١٣,٨	منها: الهيدروكربونية
٩,٤	٩,٤	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٢	٧,٦	٥,٤	١,٩-	٤,٠-	٤,٦	١١,٣	الواردات
١٨,٣	١٨,٩	٢١,٢	٢٢,٧	٢٣,٥	١٨,٤	١٤,٧	٥,٤-	٨,٥-	٦,٧	١٤,٧	رصيد الحساب الجاري
٧,٤-	٦,٥-	٦,٤-	٦,٤-	٦,٣-	٤,١-	٣,٣	٩,٣	٧,٥-	٥,٢-	٤,١-	(% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٩	٢,٩	٣,٩	٤,١	٣,٩	٣,٥	٨,٨	٧,٤	٦,٦-	١,٦-	٦,٣	الحساب الرأسمالي (شامل السهو والخطأ)
											الرصيد الكلي
الاحتياطيات											
١٠٢,٢	١٠٠,٣	٩٧,٤	٩٣,٥	٨٩,٤	٨٥,٥	٨٢,٠	٧٧,٧	٦٩,٤	٧٦,٠	٧٧,٦	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
٩٤,٠	٨٩,٩	٨٣,٩	٧٨,٢	٧٦,٠	٦٧,١	٤٩,٦	٤٠,٤	٢٩,٠	٦٣,٨	٣٧,٢	بعد شهر واردة العام التالي
٣٤٥,١	٣٥٦,٥	٣٦٣,٤	٣٦٥,٥	٣٦٥,٥	٣٦٢,٤	٣٥٨,٨	٣٥٤,٩	٧٣,٨	٩٧,٧	٩٧,٠	إجمالي الاحتياطيات الرسمية % من النقد بمعناها الواسع
١٨٤,٨	١٨١,٨	١٧٧,٩	١٧٢,٩	١٦٧,٤	١٦١,٨	١٥٦,٤	١٥١,١	١٤٢,٧	١٤٩,١	١٤٩,٩	مجموع الأصول الأجنبية (شامل استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار)
سعر الصرف											
...	٤,٨١	٤,٥١	١,٣٩	١,٤٠	١,٣٧	سعر الصرف الرسمي (الدينار الليبي/الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
...	٥,٠٨	٥,٠٦	٥,٥٧	٤,٢٨	٦,١٥	سعر صرف السوق الموازية (الدينار الليبي/الدولار الأمريكي، متوسط)
...	٥,١٨	٥,٠٣	٥,٥٥	٤,٠٨	٤,٤٢	سعر صرف السوق الموازية (الدينار الليبي/الدولار الأمريكي، نهاية)
١,٤٥	١,٤٥	١,٤٥	١,٤٥	١,٣٠	١,٢٠	١,٠	١,٢	٠,٣٠	١,١٠	٠,٩٧	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)
١,١٨	١,١٨	١,١٨	١,١٤	١,٠٦	٠,٩٨	٠,٨	١,٠	٠,٢٤	٠,٨٩	٠,٧٩	منه: الصادرات
٥٨,٠	٥٩,٤	٦٠,٨	٦٢,٣	٦٤,١	٦٨,٠	٨٩,٦	٦٤,٤	٣٧,٨	٥٧,١	٦٨,٥	سعر النفط الخام (الدولار الأمريكي للبرميل، بيانات تقرير آفاق الاقتصاد

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تم تعديل بيانات الحسابات القومية بحيث تعكس آخر المستجدات المبلغة من السلطات. وتُحسب بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق.

٢/ بافتراض تحويل المصرف المركزي ١٥,٨ مليار دينار ليبي (٢٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) في صورة إيرادات الضريبة الإضافية على معاملات النقد الأجنبي في عام ٢٠١٩ (من حصيلته الإيرادات التي يتوقع أن تبلغ ٢٠-٢٥ مليار دينار ليبي) إلى وزارة المالية.

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

٥ مايو ٢٠٢٣

أهم القضايا

السياق: مشاورات المادة الرابعة هذه هي الأولى منذ عام ٢٠١٣. وكان الإطار المؤسسي الليبي قد ساعد البلاد خلال فترة من التقلبات والاضطرابات الاقتصادية الكلية الهائلة. فقد شهد إنتاج النفط وإيراداته تقلبات استثنائية منذ سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١. ورغم ذلك، فإن التدابير التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، بما في ذلك خفض قيمة العملة عام ٢٠٢١، ساعدته في الاحتفاظ بهامش وقائي ضخم من الاحتياطيات الدولية. وسيظل استقرار سعر الصرف من الركائز المهمة للسياسة النقدية مستقبلا.

الآفاق المتوقعة والمخاطر: ستعتمد الثروات الاقتصادية لليبيا في المستقبل القريب على إنتاج النفط والغاز. ومن المتوقع نمو إنتاج الهيدروكربونات بحوالي ١٥٪ في عام ٢٠٢٣ إثر زيادة النشاط عقب حصار نفطي أدى إلى الحد من الإنتاج عام ٢٠٢٢. وبافتراض مواصلة ضبط الإنفاق من المالية العامة، تشير توقعات السيناريو الأساسي إلى تراجع فوائض المالية العامة والمركز الخارجي تدريجيا خلال الأعوام القادمة. وتتمثل أهم المخاطر المحيطة بالآفاق في تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض النمو العالمي عن المتوقع، وتجدد الصراع و/أو القلاقل الاجتماعية ومن ثم تعطل إنتاج النفط، ومسايرة الإنفاق للاتجاهات الدورية بما يؤدي إلى تعقد صنع السياسات.

التوصيات: تحتاج ليبيا إلى رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة. فقد أصبح قصر النظر وعدم الوضوح سمتين غالبتين على عملية صنع السياسات، وأدت سنوات من عدم اليقين السياسي إلى تقويض جهود تنسيق السياسات بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية. وهناك حاجة ماسة إلى وضع موازنة متق عليها لتحسين الشفافية وتعزيز مصداقية السياسات. ويهدد الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية استقرار الاقتصاد الكلي والعدالة بين الأجيال، وبالتالي ينبغي تجنبه. وفي الوقت نفسه، تواجه ليبيا تحديا جسيما في سبيل الحد من اعتمادها على الهيدروكربونات وتحقيق نمو أكثر قوة واحتواءً للجميع بقيادة القطاع الخاص. وينبغي أن تركز جهود الإصلاح الهيكلي على تعزيز المؤسسات، والتصدي للمخاوف بشأن الفساد والحوكمة، ووضع استراتيجية اقتصادية مستقبلية أكثر فعالية وشفافية. وسيكون ذلك بمثابة فرصة لاتحاد الشعب وراء خطة واضحة لضمان التوظيف الأمثل للإيرادات النفطية في تحقيق التنوع الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاحتوائية.

اعتمد هذا التقرير

سويبر لال (إدارة الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى) وبويلو لوكو
(إدارة الاستراتيجيات والسياسات
والمراجعة)

أجريت المناقشات في العاصمة التونسية خلال الفترة ١١-١٧ مارس ٢٠٢٣. وضمت البعثة كلاً من السيد غيرشينسون (رئيس البعثة) والسيد غاوي والسيد ماثيسون والسيدة روبافاثارام (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وشارك في معظم الاجتماعات السيد ساسانبور (من مكتب المدير التنفيذي). وساعد في إعداد التقرير كل من السيدة كورمان والسيدة بيشيركينا (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). والتقت البعثة بمحافظ المصرف المركزي الصديق عمر الكبير، ومعالي وزير المالية السيد خالد المبروك عبد الله، ومعالي وزير الاقتصاد السيد محمد علي الحويج، ومعالي وزير العمل والتأهيل السيد علي العابد أبو العزوم، ومعالي وزير التخطيط السيد محمد الزيداني، ورئيس ديوان المحاسبة السيد خالد شكشك، وممثلين من المؤسسة الوطنية للنفط والقطاع المصرفي، ولفيف من مسؤولي الحكومة والمصرف المركزي.

المحتويات

٤	السياق
٥	آخر التطورات الاقتصادية الكلية
٨	الآفاق والمخاطر
٩	مناقشات حول السياسات
٩	ألف - إطار السياسات
١٠	باء - سياسة المالية العامة
١٣	جيم - القطاع النقدي والمالي
١٥	دال - تقييم كفاية البيانات وبناء القدرات الإحصائية
١٦	آراء السلطات
١٧	تقييم الخبراء
	الإطار
١٢	١- إصلاحات دعم الطاقة
	الأشكال البيانية
١٩	١- القطاع الحقيقي
٢٠	٢- القطاع الخارجي
٢١	٣- القطاع النقدي
٢٢	٤- قطاع المالية العامة
	الجدول
٢٣	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٨-٢٠٢٨
٢٤	٢- قطاع المالية العامة
٢٥	٣- القطاع النقدي

تبييا

٢٦ _____ ٤- القطاع الخارجي

٢٧ _____ ٥- مؤشرات السلامة المالية

الملاحق

٢٨ _____ ١- مصفوفة تقييم المخاطر

٢٩ _____ ٢- تقييم القطاع الخارجي

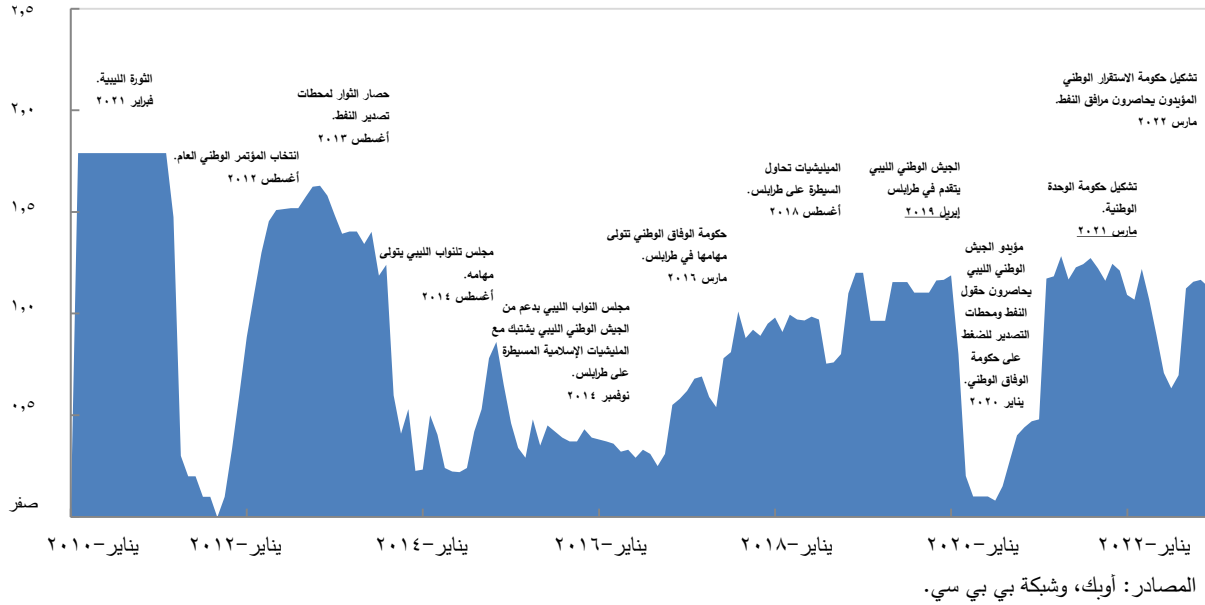
٣١ _____ ٣- تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين

السياق

- ١ - تتمتع ليبيا بثروات كبيرة، ولكنها دولة هشة وشديدة الاعتماد على إنتاج النفط والغاز. ويعد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا من بين الأعلى على مستوى إفريقيا بسبب احتياطياتها الوفيرة من النفط والغاز. وتشكل الهيدروكربونات حوالي ٩٥٪ من الصادرات والإيرادات الحكومية. وتستحوذ رواتب القطاع العام على الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي، حيث يعمل بالقطاع العام حوالي ٢,٢ مليون شخص بشكل صوري - أي ما يعادل ثلث السكان^١. كذلك يحصل الليبيون على إعانات دعم ومنح وفيرة تمثل حوالي ربع الإنفاق المالي الحكومي.
- ٢ - وقد ظلت ليبيا حبيسة الصراع وعدم اليقين السياسي منذ سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١. وبعد عدة أعوام من الصراع الداخلي الذي اندلع عام ٢٠١٤، اتفقت الفصائل المتناحرة على تأييد حكومة الوحدة الوطنية في فبراير عام ٢٠٢١. وأسند إلى حكومة الوحدة الوطنية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر انعقادها في ديسمبر ٢٠٢١. ونتيجة إرجاء الانتخابات، تم تشكيل نظام منافس في شرق البلاد باسم "حكومة الاستقرار الوطني" في أوائل عام ٢٠٢٢. وبينما تواصل حكومة الوحدة الوطنية سيطرتها على طرابلس والمؤسسات الاقتصادية الرئيسية - وهي الحكومة التي يعترف بها المجتمع الدولي بوجه عام - تستمر حالة التفكك بين مختلف الميليشيات ذات الأهداف المتعارضة.

الإطار الزمني لمختلف الأحداث السياسية وإنتاج النفط

(بالمليون برميل يوميا)



^١ في إطار مراجعة هيكل رواتب القطاع العام مؤخرا، توصلت وزارة المالية إلى أن حوالي ٢,٢ مليون شخص يحصلون على أجور من القطاع العام (بخلاف موظفي الشركات المملوكة للدولة). وعلاوة على ذلك، تشير بيانات التوظيف الجديدة المقدمة من وزارة العمل إلى أن حوالي ٩٠٪ من جميع العاملين عملوا في القطاع العام خلال ٢٠٢٢. وتفيد تقارير بأن عدد العمال المهاجرين غير الرسميين قد يصل إلى مليوني عامل تقريبا - وهو ما يقارب حجم القوة العاملة الرسمية - وإن كان لا يمكن التحقق من حجم المهاجرين الحقيقي.

٣- غير أن الإطار المؤسسي الليبي قد ساعد البلاد خلال فترة التقلبات والاضطرابات الاقتصادية الكلية الهائلة. فمنذ الثورة، حدثت تقلبات غير مسبوقة في إنتاج النفط وإيراداته. ورغم ذلك، نجح مصرف ليبيا المركزي في الاحتفاظ برصيد كبير من الاحتياطيات الدولية بدعم من مزيج من سعر الصرف الثابت والضوابط الرأسمالية ومجموعة متنوعة من الترتيبات المؤقتة.^٢ ولا تتحمل ليبيا أي ديون عامة، وتلجأ إلى التمويل النقدي لسد العجز خلال السنوات التي لا تكفي فيها الإيرادات النفطية لتغطية المصروفات.^٣

٤- وبعد توقف دام لعشر سنوات، أمكن استئناف مشاورات المادة الرابعة عقب فترة من الاستقرار النسبي والتحسين الأخير في إتاحة البيانات. وقد أدت حالة التفكك التي تشهدها البلاد بالفعل إلى تعليق إعداد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وإعاقة صنع السياسات، مما نتج عنه إرجاء مشاورات المادة الرابعة.^٤ وفي الشهور الأخيرة، نجحت السلطات في تحسين عملية جمع البيانات وتبادلها وشفافيتها. وقد ساهم ذلك، إلى جانب المرونة التي أتاحتها استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، في تمهيد الطريق لاستئناف مشاورات المادة الرابعة. غير أن حالة التفكك في ليبيا تفرض معوقات شديدة تحول دون إمكانية تنفيذ المشورة المقدمة بشأن السياسات. وعلاوة على استئناف أعمال الرقابة، سيواصل خبراء الصندوق تقديم الدعم في مجال تنمية القدرات - مع مراعاة القدرات الاستيعابية - لتعزيز إدارة الاقتصاد الكلي وإعداد البلاد بصورة أفضل لجهود إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراعات.

آخر التطورات الاقتصادية الكلية

٥- شهد الاقتصاد انكماشاً حاداً عام ٢٠٢٠ نتيجة الحصار النفطي وتراجع أسعار النفط. ففي إطار حملة فاشلة للسيطرة على طرابلس خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، فرض الجيش الوطني الليبي المتمركز في شرق البلاد حصاراً على حقول النفط ومحطات التصدير استمر تسعة أشهر وأدى إلى تراجع إنتاج النفط بثلاثة أرباع ليصل إلى حوالي ٠,٣ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠. وتزامن الحصار مع تدابير احتواء الجائحة حول العالم، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية. ونتج عن ذلك انكماش إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنسبة ٣٠٪، وتساعد عجز المالية العامة والمركز الخارجي، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي.

٦- وعقب عدة سنوات من الضغوط، تم تخفيض قيمة الدينار الليبي في أوائل عام ٢٠٢١. وما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، انتعشت سوق النقد الأجنبي الموازية في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام ٢٠١٥ والضوابط الرأسمالية التي طبقتها المصرف المركزي للحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية. وبعد تخفيض السعر الرسمي في يناير ٢٠٢١ (من ١,٤٤

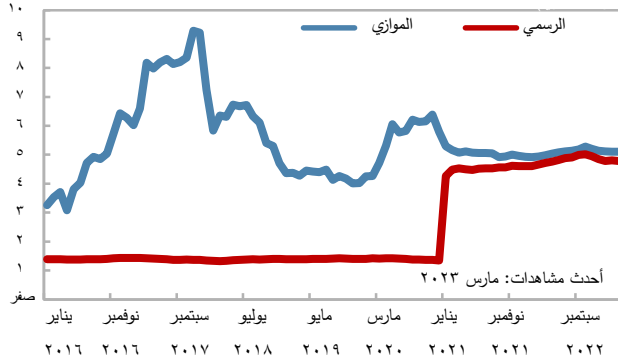
^٢ على سبيل المثال، ساعد فرض ضريبة على معاملات النقد الأجنبي في زيادة الإيرادات الحكومية ودعم الاحتياطيات خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠.

^٣ بموجب قانون الميزانية، يمكن للمصرف المركزي تقديم سلفيات للحكومة تصل قيمتها إلى خمس الإيرادات التقديرية في الميزانية، على أن يتم سدادها في نهاية السنة المالية. ولكن على مدار السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة إلى التمويل النقدي لسد العجز خلال السنوات التي لا تكفي فيها الإيرادات النفطية لتغطية المصروفات. وحسب مصرف ليبيا المركزي، بلغت مديونية الحكومة تجاه المصرف المركزي ٩٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. ولكن هذه المبالغ لا تمثل ديونا بالمعنى التقليدي، نظراً لأنها مقومة بالعملة المحلية ولا تُحسب عليها فوائد ولا يوجد جدول زمني محدد للسداد ويمكن إسقاطها بموجب إجراءات إدارية دون أي تداعيات اقتصادية.

^٤ خلال تلك الفترة، اقتصر التعاون بدرجة كبيرة على بناء القدرات.

إلى ٤,٤٨ دينار ليبي مقابل الدولار الأمريكي) وتخفيف الضوابط الرأسمالية، تقلص الفرق بين سعر السوق الموازية (حوالي ٤,٧٥ دينار ليبي تقريبا مقابل الدولار الأمريكي في الوقت الحالي) والسعر الرسمي.^٥

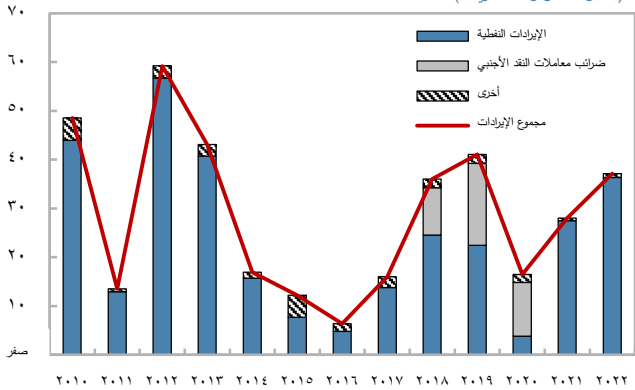
ليبيا: أسعار الصرف
(متوسط شهري)



المصادر: مصرف ليبيا المركزي، ومنظمة الراصد الليبي.

٧- واستمر تباطؤ معدلات التضخم نسبيا رغم التراجع الكبير في قيمة الدينار وتزايد الأسعار العالمية للسلع الأولية. وارتفع التضخم من ١,٥٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٤,٥٪ عام ٢٠٢٢، وهو ما يعزى أساسا إلى تزايد تضخم الأسعار العالمية للغذاء. وقد حال ارتفاع سعر الصرف الموازي دون انتقال أثر انخفاض سعر الصرف الرسمي إلى الأسعار المحلية، واستخدم السعر الموازي غالبا في تسعير الواردات قبل تخفيض قيمة الدينار. وللمساعدة في احتواء التضخم، فرضت الحكومة أيضا عددا من الضوابط على أسعار السلع الأساسية.

ليبيا: إيرادات الحكومة المركزية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٨- ونتج عن انتعاش أسعار النفط واستئناف الإنتاج النفطي فوائض في الميزانية في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. وخلال هذين العامين، وبفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج وتحسن الوضع الأمني، سجلت الإيرادات زيادة كبيرة فاقت تأثير إلغاء ضريبة معاملات النقد الأجنبي عقب تخفيض العملة.^٦ ولكن عدم وجود ميزانية معتمدة لحكومة الوحدة الوطنية أدى إلى تقييد الإنفاق الرأسمالي، حيث اعتمد الإنفاق على صيغة معدلة من ميزانية عام ٢٠١٩. وساهم ذلك في الحد من الإنفاق الرأسمالي وفوائض المالية العامة في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ (٤,٤ مليار دولار أمريكي و٦,٤ مليار دولار أمريكي على الترتيب).

٩- وستساعد اعتمادات الإنفاق الأخيرة الممنوحة للمؤسسة الوطنية للنفط في تعزيز إنتاج النفط والغاز. وفي عام ٢٠٢٢، وافقت السلطات على حزمة إنفاق لصالح المؤسسة الوطنية للنفط بقيمة ٧ مليارات دولار تقريبا، تتضمن أموالا لتسوية

^٥ الدينار الليبي مربوط بحقوق السحب الخاصة. ومنذ يناير ٢٠٢١، يبلغ السعر الرسمي ١,٥٥٥ وحدة حقوق سحب خاصة مقابل الدينار الليبي. ولا يزال العمل في سوق النقد الأجنبي الموازية مستمرا بسبب سريان بعض الضوابط الرأسمالية - مثل الحد السنوي على مسحوبات النقد الأجنبي للأفراد واشتراط موافقة المصرف المركزي على خطابات الاعتماد الصادرة للمستوردين - ونقص السيولة المادية بالدولار من وقت لآخر.

^٦ تم تطبيق هذه الضريبة قبل تخفيض قيمة العملة بغرض زيادة الإيرادات وتخفيف الضغوط عن احتياطات النقد الأجنبي.

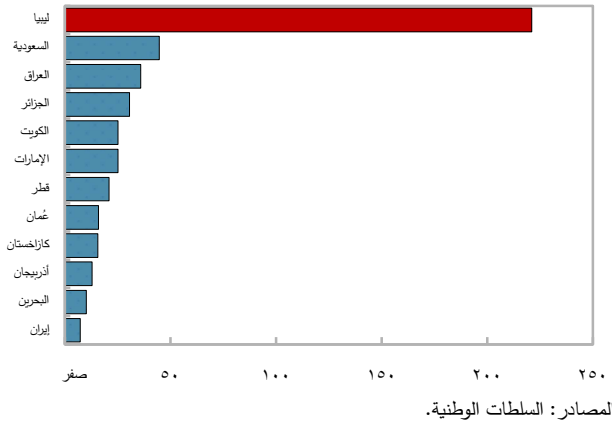
^٧ نظرا لعدم وجود ميزانية معتمدة، تم تحديد الإنفاق بواقع ١ على ١٢ من الإنفاق السنوي المقرر في آخر ميزانية معتمدة (٢٠١٩)، مع تعديل الاعتمادات بصورة دورية وفق مجموعة من التدابير في ظل غياب كامل أو جزئي للرقابة. أما حكومة الاستقرار الوطني، فقد وضعت ميزانية معتمدة لعام ٢٠٢٢ وإن كانت لم تتمكن من تنفيذها لعدم قدرتها على استخدام الحسابات الحكومية لدى المصرف المركزي.

مدفوعات متراكمة مستحقة للموردين وشركات الصيانة، كما تتضمن نفقات إنمائية بقيمة ٣,٥ مليار دولار أمريكي يُتوقع أن تساهم في زيادة إنتاج النفط والغاز إلى مليوني برميل يوميا خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة.

١٠ - وقد تم حذف بعض الإيرادات والنفقات من حسابات المالية العامة الرسمية في ظل غياب ميزانية معتمدة. فمنذ عام ٢٠٢١، تم تخفيض إيرادات النفط في الحسابات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط بقيمة الزيادة في تكلفة دعم الوقود. وبلغت تكلفة هذا الدعم ٨,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٢، وهو ما يتجاوز كثيرا الرقم المقيد في حسابات المالية العامة (مليار دولار أمريكي). علاوة على ذلك، تم قيد نفقات إنمائية بقيمة ٥,٥ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠٢٢، على الرغم من أن المبلغ لا يزال محتفظا به في حساب لدى المصرف المركزي^٨. وتتضمن الجداول الواردة في نهاية هذا التقرير تعديلات لمراعاة هذه الفروق.

إجمالي الاحتياطيات الدولية

(% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢٢)



١١ - وبعد أن سجل الحساب الجاري عجزا خلال عام ٢٠٢٠، حقق فوائض متزايدة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ بفضل تعافي إيرادات النفط. ونتيجة لذلك، تراكمت احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي ما بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ (حوالي ١٢ مليار دولار أمريكي)، ولا يزال إجمالي الاحتياطيات الرسمية الليبية بالعملة الأجنبية مرتفعا للغاية بجميع المقاييس، حيث وصل إلى ٨٢ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٢، أي ما يعادل ٢٠٠% من إجمالي الناتج المحلي، ويغطي أكثر من ٤ سنوات من الواردات^٩. وفي عام ٢٠٢٢، كان

المركز الخارجي لليبيا متسقا إلى حد كبير مع أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة (راجع الملحق الثاني). ولا تُستحق على ليبيا أي ديون عامة بالمعنى التقليدي. وتمثل هذه الديون العامة الصورية التمويل النقدي التراكمي لعجز المالية العامة في السابق (راجع الملحق الثالث).

١٢ - وباتت ظاهرة تسرب العملة أكثر وضوحا. ولا يوفر المصرف المركزي العملة الأجنبية إلا من خلال خطابات الاعتماد فقط التي تصدرها المصارف تحت إشرافه. وقد أدت مشكلات السيولة في المصارف وتأخرها في إصدار خطابات الاعتماد إلى ظهور قطاع غير رسمي كبير ومنتام. ويستخدم القطاع غير الرسمي سعر الصرف الموازي في تمويل الواردات، ويجري حاليا تمويل ما يزيد على ثلث الواردات خارج الجهاز المصرفي.

١٣ - وقد تعرض المصرف المركزي لضغوط لإعادة تقييم العملة. وأدى ارتفاع أسعار النفط وتزايد تكلفة الواردات إلى مطالبات من الشعب وحكومة الاستقرار الوطني لإعادة تقييم الدينار. ويقاوم المصرف المركزي هذه الضغوط، والتزم بإعادة النظر في المسألة عقب معالجة حالة الجمود السياسي التي تشهدها البلاد. كذلك يُعزى الإحجام عن تعديل ربط العملة إلى

^٨ تقيد إيرادات المالية العامة ومصرفاتها على أساس نقدي.

^٩ علاوة على هذه الاحتياطيات، تمتلك ليبيا صندوقا للثروة السيادية (المؤسسة الليبية للاستثمار) تبلغ قيمة أصوله حوالي ٧٠ مليار دولار أمريكي. ولكن الصندوق يخضع لعقوبات الأمم المتحدة (وبالتالي لا يمكن للسلطات استخدامه) منذ عام ٢٠١١.

مخاوف بشأن النفقات غير الموجهة المسايرة للاتجاهات الدورية والتقلبات في إنتاج النفط الناجمة عن الأوضاع السياسية، والتي قد تؤدي إلى تآكل الاحتياطيات وتهديد قيمة الدينار على المدى المتوسط.

١٤ - وأحرزت ليبيا تقدماً بطيئاً تجاه إعادة توحيد المصرف المركزي. فقبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في مارس ٢٠٢١، كان هناك انقسام فعلي في الجهاز المصرفي والسياسة النقدية بين غرب البلاد وشرقها. وبدأت عملية لإعادة توحيد المصرف المركزي عام ٢٠٢١، حيث استأنفت حكومة الوحدة الوطنية دفع الرواتب في الشرق، كما استأنف المصرف المركزي عمليات شحن العملات الورقية. وفي منتصف عام ٢٠٢٢، توقفت هذه العملية لعدة أشهر وسط تصاعد الاضطرابات السياسية، وتم استئنافها لاحقاً في أوائل عام ٢٠٢٣. وعلاوة على ذلك، وفر الفرع الشرقي للمصرف المركزي تمويلاً نقدياً بقيمة ١,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٣ لتمويل حكومة الاستقرار الوطني.

١٥ - وكانت هناك مخاوف بشأن السيولة في الجهاز المصرفي. وتعد العملة التي سبق صدورها في الشرق مقبولة بقيمتها الظاهرية في جميع أنحاء البلاد. غير أن المصارف لا يمكنها استخدام هذه السيولة في الحصول على النقد الأجنبي من المصرف المركزي، وبالتالي اضطرت إلى السحب من احتياطياتها في الغرب، مما ساهم في تزايد تحديات السيولة. وللحيلولة دون إخفاق المصارف والتصدي لنقص السيولة، وفر المصرف المركزي سيولة مقابل أرصدة المصارف في فرعه الشرقي (حوالي ٧ مليارات دولار أمريكي) في إطار عملية إعادة توحيد المصرف المركزي.^{١٠} وحسب التقديرات، تبلغ أرصدة التسويات المصرفية في الشرق حوالي ١٠,٥ مليار دولار، وبالتالي فقد يواصل المصرف المركزي توفير السيولة مقابل هذه الأرصدة للحفاظ على الاستقرار المالي.

١٦ - وساهم تيسير تدابير السلامة الاحترازية الكلية في دعم نمو الائتمان. وقد أتاح تخفيض قيمة العملة للمصرف المركزي إلغاء بعض تدابير السلامة الاحترازية الكلية التي سبق تطبيقها لاحتواء الضغوط التضخمية، مما ساعد في دعم نمو الائتمان. فعلى سبيل المثال، خفض المصرف المركزي حد الضمان النقدي بالعملة المحلية لإصدار خطابات الاعتماد من ١٠٠٪ إلى ٣٠٪. ولكن بالرغم من النمو الائتماني القوي بنسبة ١٥٪ عام ٢٠٢١ و ١٠٪ عام ٢٠٢٢، لا تزال مستويات الائتمان متدنية حيث تبلغ حوالي ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

الآفاق والمخاطر

١٧ - ستعتمد الثروات الاقتصادية لليبيا في المستقبل القريب على إنتاج النفط والغاز. ومن المتوقع نمو الإنتاج الهيدروكربوني بحوالي ١٥٪ في عام ٢٠٢٣ عقب زيادة إنتاج النفط من مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٢ إلى ١,٢ مليون برميل يومياً تقريباً عام ٢٠٢٣. ويُتوقع زيادة الإنتاج تدريجياً إلى حوالي ١,٥ مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٦. ويعكس الارتفاع الحاد في إنتاج النفط خلال عام ٢٠٢٣ استئناف النشاط في أعقاب الحصار النفطي في عام ٢٠٢٢. ونتيجة لذلك، يُتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ١٨,٨٪ عام ٢٠٢٣ بعدما انكمش بنسبة ١١,٤٪ عام ٢٠٢٢. وحسب التقديرات، بلغ

^{١٠} وفر المصرف المركزي في طرابلس سيولة للمصارف التجارية بضمان أرصدها في الشرق. وفي الأونة الأخيرة، تم تحويل بعض من أرصدة المصارف في الشرق إلى المصرف المركزي في طرابلس مباشرة.

التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك ذروته خلال عام ٢٠٢٢، ويُتوقع اقترابه من مستوى ٣٪ تقريبا على المدى المتوسط. وبافتراض مواصلة احتواء نفقات المالية العامة مستقبلا، تشير توقعات السيناريو الأساسي إلى تراجع فوائض المالية العامة والمركز الخارجي تدريجيا خلال السنوات القادمة اتساقا مع توقعات انخفاض أسعار النفط العالمية. ونتيجة لذلك، من المتوقع ارتفاع إجمالي الاحتياطيات الرسمية من ٨٥,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٣ إلى ١٠٢,٢ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٨ ليتجاوز ذروته السابقة عام ٢٠١٤.

١٨ - **وتحيط بالآفاق درجة كبيرة من عدم اليقين ومجموعة من مخاطر التطورات السلبية (الملحق الأول).** ويتمثل الخطر العالمي الأكبر في انخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع النمو العالمي عن المتوقع. وبخلاف ذلك، يكمن الخطر الأهم في استمرار حالة الجمود السياسي التي قد تؤدي إلى تجدد الصراعات و/أو القلاقل الاجتماعية وبالتالي تعطيل إنتاج النفط، وهو ما ستنشأ عنه تقلبات حادة في الإيرادات وصعوبات على جانب المالية العامة. وقد يؤدي عدم وجود ميزانية معتمدة وإمكانية نمو المصروفات الجارية إلى الحد من فوائض المالية العامة، والمزيد من التأخير في تنفيذ الإصلاحات، وفرض ضغوط خافضة على الاحتياطيات. وترتبط المخاطر المحيطة بآفاق المدى المتوسط بمدى قدرة ليبيا على تنويع اقتصادها بدلا من الاعتماد على النفط والغاز في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولا نحو الطاقة النظيفة.

١٩ - **ويتوقع أن يظل انقسام المصرف المركزي من أهم المخاطر المهددة لاستقرار الاقتصاد الكلي والمالي على المدى القصير.** وقد تؤدي إمكانية قيام الفرع الشرقي للمصرف المركزي بتوفير المزيد من التمويل النقدي إلى تقاوم ضغوط السيولة في الجهاز المصرفي، وفرض ضغوط على احتياطيات النقد الأجنبي، وزيادة مخاطر التصحيح الاقتصادي غير المنظم.

مناقشات حول السياسات

تحتاج ليبيا إلى رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة. فقد أصبح قصر النظر وعدم الوضوح سمتين غالبتين على عملية صنع السياسات، وأدت سنوات من عدم اليقين السياسي إلى تقويض جهود تنسيق السياسات بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية. وهناك حاجة ماسة إلى وضع موازنة متفق عليها لتحسين الشفافية وتعزيز مصداقية السياسات. ويهدد الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية استقرار الاقتصاد الكلي والعدالة بين الأجيال، وبالتالي ينبغي تجنبه. وينبغي أن يكون الهدف الأهم للسياسات هو تنويع الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاعتماد على الهيدروكربونات مع تحقيق نمو أكثر قوة واحتواء للجميع في القطاع الخاص. وركزت المناقشات حول السياسات على (١) إطار السياسات، و(٢) سياسة المالية العامة، و(٣) القطاع النقدي والمالي، و(٤) الشفافية وبناء القدرات الإحصائية. وسيتمتع نجاح الإصلاحات إلى حد كبير على تحقيق بيئة سياسية وأمنية مستقرة وتنمية القدرات المؤسسية.

ألف - إطار السياسات

٢٠ - **ليبيا في حاجة إلى استراتيجية اقتصادية متوسطة الأجل لصياغة مسار مستقبلي واضح للأمة.** وسيكون ذلك بمثابة فرصة لاتحاد الشعب وراء خطة واضحة لضمان التوظيف الأمثل للإيرادات النفطية في تحقيق التنوع الاقتصادي، وبادرة على التحرر من سياسات عصر القذافي التي شجعت سلوكيات التزوير والفساد وانعدام الشفافية في الحكومة.

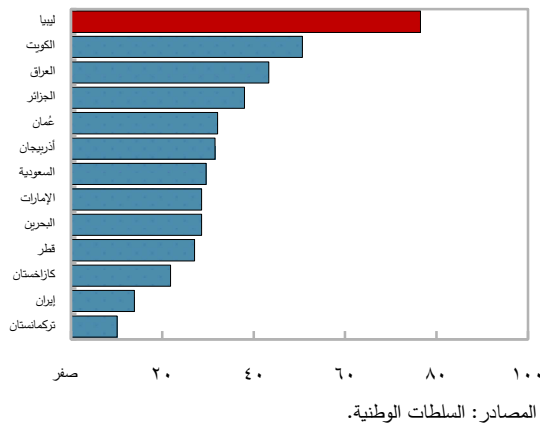
٢١- وينبغي أن يكون الهدف الاستراتيجي الأهم هو التنوع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الهيدروكربونات. وبينما يحتشد المجتمع الدولي سريعا من أجل الحد من انبعاثات الكربون والقفزات الأخيرة في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، تتشأ مخاطر التصحيح الاقتصادي غير المنظم في الاقتصادات شديدة الاعتماد على النفط. وربما تعجز ليبيا عن اللحاق بهذه الاتجاهات العالمية المهمة. ويتطلب التحول من الهيدروكربونات تعزيز الإنتاجية في هذا القطاع وتوظيف إيراداته في تطوير البنية التحتية وتوسيع نطاق القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة التحويلية، والسياحة، والزراعة، والاتصالات والمعلومات، والخدمات المالية. وينبغي أن تركز الإصلاحات الأولية على إزالة التشوهات ومواطن القصور في الأسواق، وتحسين شفافية الحسابات العامة، وتعزيز الحوكمة، وتشجيع الابتكار والنمو في القطاع الخاص. وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، يتعين أن يكون هذا التحول الهيكلي تدريجيا للاستفادة من الأثر التراكمي لمختلف الإصلاحات، وسيطلب إحداث تغييرات مؤسسية بالتوازي مع تنمية القطاع الخاص.

٢٢- ولضمان دعم النمو القائم على الأسواق واستمراريته، ينبغي أن يهدف الجيل الثاني من الإصلاحات إلى زيادة الاتساق بين مصالح الدولة والأسواق والمجتمع بمرور الوقت. وسيطلب ذلك التزاما صادقا بالسياسات التي من شأنها تحقيق نمو أكثر احتوائية، بما في ذلك وضع مؤسسات وقوانين جديدة لحماية المصالح الجماعية للمجتمع، والتصدي للفساد، وتطوير الأطر المؤسسية وأدوات السياسات، ومواصلة الالتزام بسيادة القانون.

باء - سياسة المالية العامة

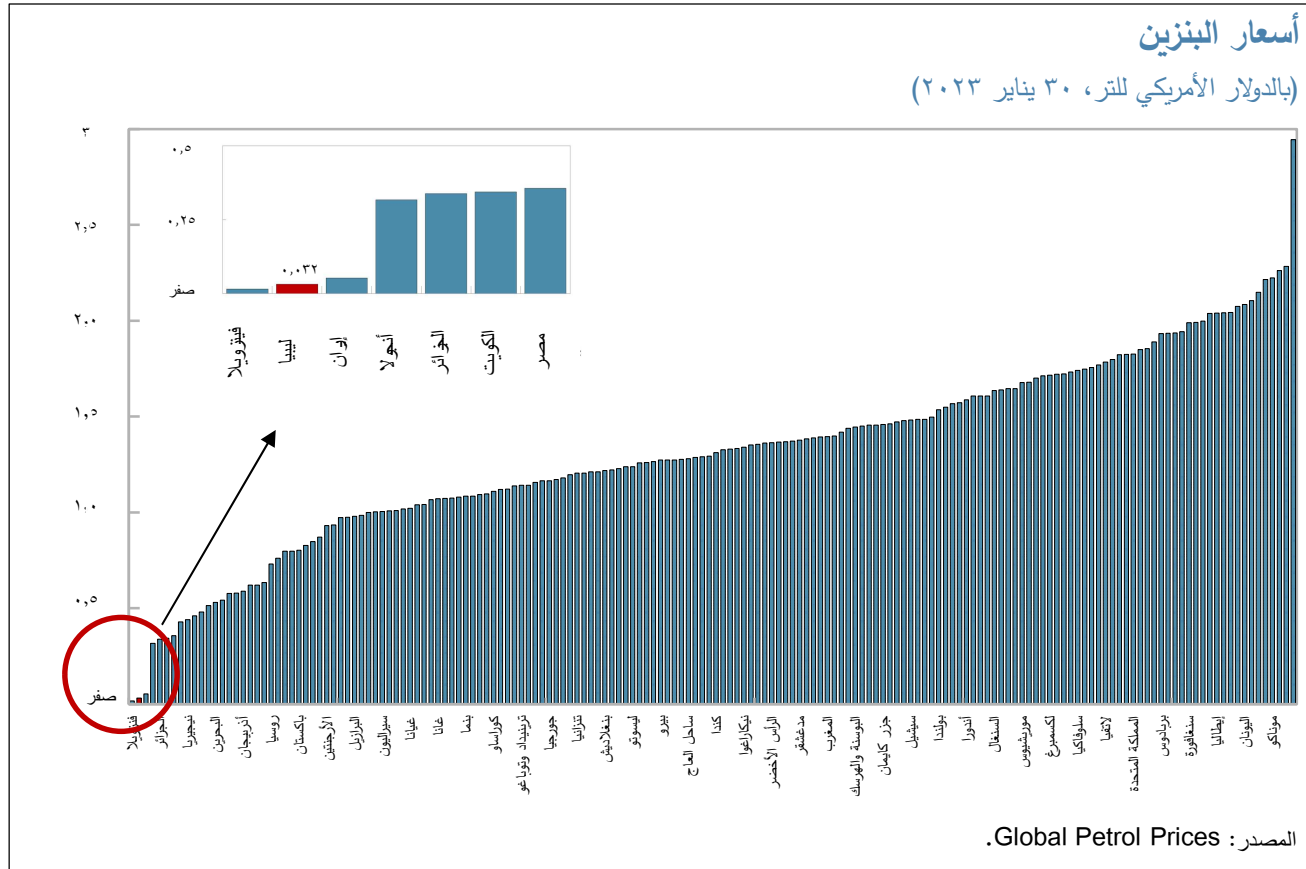
٢٣- هناك حاجة ماسة لميزانية متفق عليها، حيث أدى عدم وجودها إلى تقويض جهود تنسيق السياسات بين المؤسسات الاقتصادية الرئيسية وتراجع مصداقية السياسات. وقد تمت زيادة اعتمادات الإنفاق بصورة منتظمة تتم عن قصر النظر وانعدام الشفافية دون اهتمام يُذكر بالمضاعفات التي ربما تتشأ عن تراجع الإيرادات النفطية عن المتوقع.

مجموع المصروفات وصافي الإقراض
(% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢٢)



٢٤- ومن الضروري إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتعزيز النمو والكفاءة على المدى المتوسط. ويهدد الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية الاستقرار الاقتصادي الكلي والعدالة بين الأجيال، وينبغي تجنبه. كذلك ينبغي التوسع في الإنفاق الإنمائي، مع مراعاة القدرات المؤسسية لتعزيز الكفاءة. وتواجه ليبيا احتياجات هائلة في قطاع البنية التحتية والتي ينبغي تليتها للتخفيف من الاختناقات ودعم تطوير القطاع الخاص. ومن خلال الحد من التشوهات الناجمة عن ارتفاع أجور القطاع العام والدعم، سيتسنى تحسين الحوافز ودعم توزيع الموارد، بما يؤدي إلى تكوين المزيد من رأس المال الخاص ودعم نمو فرص التوظيف خارج القطاع العام.

٢٥ - وينبغي وضع استراتيجية لإصلاح الدعم. فلا تزال أسعار البنزين المحلية على نفس مستواها منذ عام ١٩٧٨ - حيث تعادل حاليا ٣ سنتات أمريكية فقط للتر الواحد، وهو ثاني أقل سعر للبنزين على مستوى العالم - كما تساهم أسعار الطاقة المتدنية في اتساع دائرة الفساد الحدودي والتهرب. وهذا الدعم غير موجه، ويعود نفعه الأكبر بالتالي على المستهلكين الأكثر ثراء، كما يفرض تكلفة هائلة على المالية العامة. لذلك فمن شأن إلغاء الدعم، واستخدام الإيرادات الإضافية الناتجة عنه في الاستثمارات المنتجة وتوجيه الإنفاق الاجتماعي نحو الفئات المستحقة بدقة أكبر، تحقيق التنوع الاقتصادي المرجو وتحسين مستويات المعيشة وتعزيز الاحتوائية. وبينما يصعب للغاية إصلاح الدعم في السياق الليبي، يمكن استقاء بعض الدروس من الإصلاحات الناجحة في بلدان أخرى (راجع الإطار ١).



الإطار ١ - إصلاحات دعم الطاقة

وفقا لدراسة (Coady and others (2018)، يمكن أن تؤدي إصلاحات دعم الطاقة إلى زيادة هائلة في الإيرادات ومستويات الرفاهية عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (١٠٪ و ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب)، وإلى تأثير موجب على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.^{١/} وحسب تجارب البلدان، تتضمن إصلاحات دعم الطاقة الناجحة:

- خطة شاملة ذات أهداف واضحة على المدى الطويل؛
- إجراء اتصالات ومشاورات مكثفة وشفافة مع الأطراف المعنية لشرح المنافع الأوسع نطاقا للإصلاحات بوضوح؛
- زيادة الأسعار تدريجيا بمرور الوقت؛
- تدابير موجهة لحماية الفقراء؛
- تدابير لإصلاح قطاع الطاقة (لا سيما الشركات المملوكة للدولة) ومساندة القطاعات كثيفة الاعتماد على الطاقة؛
- إصلاحات مؤسسية لفصل السياسة عن تسعير الطاقة، بما في ذلك تطبيق آليات التسعير التلقائي.

١/ دراسة Coady, D., Parry, I., and Shang, B. (2018), 'Energy Price Reform: Lessons for Policymakers'. *Review of Environmental Economics and Policy*, 12, (2), 197-219. راجع <https://www.journals.uchicago.edu/doi/epdf/10.1093/reep/re004>.

٢٦- **ويتعين على ليبيا تطوير إطار ماليتها العامة.** فعلمية إعداد الميزانية - التي يعود تاريخها إلى نظام القذافي - يشوبها قصر النظر ولا تستند إلى أي تنبؤات اقتصادية كلية. ولا توجد أي متطلبات للتخطيط المالي أو آلية واضحة لتحديد أهداف سياسة المالية العامة وأولويات الإنفاق. ونتيجة لذلك، تُستخدم الميزانية أساسا كأداة لإعادة التوزيع (حيث يتم تحويل إيرادات النفط إلى دعم وأجور مصروفة للقطاع العام)، وليس لها سوى دور محدود كوسيلة لتنفيذ سياسات اقتصادية كلية سليمة. وتحتاج ليبيا إلى إطار مالي مصمم لدعم العدالة بين الأجيال من خلال فصل الإنفاق عن تقلبات الإيرادات وتعزيز إدارة ثروة الموارد الهائلة.

٢٧- **وهناك حاجة إلى إصلاحات شاملة لتعزيز إطار الإدارة المالية العامة.** ورغم التحديات السياسية، يجب ألا تحيد السلطات عن القضايا الأساسية التي يتعين معالجتها في إطار الإدارة المالية العامة. وتتضمن هذه القضايا:

- ضعف آليات الرقابة والإشراف على إدارة النقدية؛
- تقادم الإطار القانوني وتفككه وافتقاره إلى التوصيف الواضح لمختلف الأدوار والمسؤوليات والعمليات؛
- افتقار عملية صنع السياسات إلى تركيز استراتيجي واضح على المدى المتوسط؛
- أغلب الإجراءات ورقية، وإن كانت قد تطورت بمرور السنوات لتلبية الاحتياجات المستجدة دون أن يكون لها إطار قانوني واضح؛
- عدم وجود نظم تكنولوجيا معلومات حديثة لدعم صنع القرارات، وتنفيذها، ومراقبتها، وما يتصل بذلك من آليات للمساءلة والإبلاغ؛
- عدم اتساق الممارسات والأدوات المستخدمة مع المعايير الدولية الحديثة، كوجود دليل حسابات شامل ونظام حساب الخزانة الموحد.

٢٨- كذلك يتعين إجراء إصلاحات شاملة في الإدارة الضريبية وتشديد الرقابة على العمليات الجمركية لجمع الإيرادات غير النفطية. وينبغي أن تركز إصلاحات الإدارة الضريبية على تعزيز الامتثال. فعلى سبيل المثال، يُطبَّق العديد من الإعفاءات الجمركية دون إحكام الرقابة عليها. وكخطوة أساسية نحو زيادة الإيرادات غير النفطية، يمكن تعزيز إجراءات التدقيق اللاحق المطبقة على إعفاءات الاستخدام النهائي، إلى جانب تشديد إجراءات الرقابة في مرحلة الموافقة.

٢٩- ومن الضروري تشديد الرقابة على الشركات المملوكة للدولة. وحسب البيانات الصادرة عن ديوان المحاسبة، يتزايد عدد الشركات المملوكة للدولة، ويصل حالياً إلى حوالي ٢٠٠٠ شركة. ويشوب هيكل الملكية والسيطرة في الشركات المملوكة للدولة في ليبيا عدد من التعقيدات. فبينما تمتلك وزارة المالية بالكامل عدداً من الشركات المملوكة للدولة، يعد البعض الآخر مملوكاً لمؤسسات الاستثمار الحكومية أو المصرف المركزي (كالمصارف العامة). وقد توقفت المؤسسات المملوكة للدولة المحققة للربح عن دفع أي أرباح لوزارة المالية منذ عام ٢٠١٠، بينما حصلت الكيانات الخاسرة على دعم من الميزانية لدفع الأجور. ومن شأن تبسيط هياكل الملكية وإنشاء وحدة متخصصة داخل وزارة المالية للإشراف على الشركات المملوكة للدولة المساعدة في رصد تأثير هذه الشركات على مركز المالية العامة وتعزيز آليات الرقابة والإشراف. وعلى المدى المتوسط، ينبغي أن تنتظر السلطات في إجراء بعض عمليات الخصخصة على أساس تدريجي وانتقائي بهدف تطوير القطاع الخاص.

جيم - القطاع النقدي والمالي

٣٠- تعد إعادة توحيد المصرف المركزي خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار المالي ودعم تطوير القطاع الخاص. وقد أدى انقسام المصرف المركزي في الوقت الحالي بين الغرب والشرق إلى تعقيد السياسة النقدية، وبالتالي إلى زيادة الضغوط على الجهاز المصرفي. ومن شأن استمرار السلطات في جهودها لإعادة توحيد المصرف المركزي أن يساهم في تخفيف مخاطر السيولة وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي ودعم تطوير القطاع الخاص.

٣١- وللحفاظ على ثقة الجمهور في الركيزة الاسمية للعملة الوطنية، ينبغي تجنب التغييرات المتكررة في ربط العملة. فسعر الصرف يعد إحدى أهم أدوات السياسة النقدية في غياب الأدوات التقليدية، كما يتعين على المصرف المركزي حماية احتياطياته من النقد الأجنبي للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسط المخاطر السياسية والأمنية. وفي عام ٢٠١٥، طبق المصرف المركزي تدابير للرقابة على رأس المال لحماية احتياطيات العملة الأجنبية، وأتاح تخفيض قيمة الدينار عام ٢٠٢١ إرخاء بعض هذه القيود. ويعمل الخبراء في الوقت الحالي مع السلطات لتقييم نظام الصرف الليبي لتحديد ما إذا كانت أي من التدابير التي اتخذتها السلطات لا تتسق مع التزاماتها بموجب المادة الثامنة.

٣٢- وينبغي أن يتخذ المصرف المركزي خطوات ملموسة نحو التصرف في ملكيته في المصارف التجارية. ويمتلك المصرف المركزي المصارف الأربعة الكبرى في ليبيا، والتي تشكل حوالي ٧٠٪ من مجموع أصول الجهاز المصرفي و ٨٠٪ من مجموع الائتمان. وينشأ عن ملكية المصرف المركزي للمصارف تضارب في المصالح بين الحافز لدى المساهم على تعظيم أرباحه والدور الاحترازي للجهاز التنظيمي. ولحين إمكانية تنازل المصرف المركزي عن ملكيته في المصارف، عليه إرساء ضمانات داخلية قوية للحد من تضارب المصالح وضمان إدارة المصارف على أساس محايد.

٣٣- وقد أحرز المصرف المركزي تقدماً ملموساً نحو تحديث نظم القطاع المالي وتعزيز الرقابة عليه، ولكن عملية التنفيذ لا تزال عرضة لبعض التحديات. ففي عام ٢٠٢٢، أصدر المصرف المركزي عدة منشورات بهدف تطوير المتطلبات الاحترازية في المصارف في مجالات رأس المال والسيولة وجودة الأصول، وتم إحراز بعض التقدم في تنفيذ مقررات بازل ٢ و٣. كذلك استكمل المصرف المركزي العمل على منصة جديدة للإبلاغ بهدف تعزيز عملية جمع البيانات المصرفية والرقابة المكتبية. وتم تطبيق مجموعة من النظم أيضاً لتحسين الحوكمة والامتثال. وتحقيقاً للفعالية، ينبغي أن تكون وتيرة الإصلاحات تدريجية ومرهونة بالقدرة على التنفيذ والرقابة. وسيحول ذلك دون إقبال كاهل البنوك بقواعد تنظيمية جديدة، كما سيساهم في تعزيز الامتثال والصلابة لتحسين عمليات القطاع وسمعته.

٣٤- وسوف يتسنى الحد من الجرائم المالية من خلال دعم الإشراف على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وزيادة الموارد المخصصة لوحدة المعلومات المالية وتعزيز استقلاليتها. وينبغي مواصلة العمل على تحقيق الاتساق بين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوصيات فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.^{١١} ويدل عدد البلاغات المحدود عن الأنشطة المشبوهة المقدم إلى وحدة المعلومات المالية على ضعف ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف، كما يشير تراكم البلاغات عن الأنشطة المشبوهة إلى عدم كفاية الموارد في وحدة المعلومات المالية للتحقيق في المعاملات المشبوهة. وعلى المصرف المركزي اتخاذ خطوات لضمان التنفيذ الكامل لنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتصدي لإخفاق ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف. كذلك ينبغي تعزيز الاستقلالية التشغيلية لوحدة المعلومات المالية، وزيادة مواردها للتعامل مع البلاغات المقدمة عن الأنشطة المشبوهة، لا سيما بمجرد تحسن ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف وزيادة عدد البلاغات.

٣٥- والمصارف في حاجة إلى إعادة رسميتها على الأرجح. ويمتلك القطاع المصرفي رأسمالاً وفيراً بالقيمة الاسمية (حيث تبلغ نسبة كفاية رأس المال حوالي ١٦٪)، وإن كان ذلك يرجع أساساً إلى التقصير في قيد الأصول المضمحلة وتكوين المخصصات اللازمة لتغطيتها. علاوة على ذلك، فإن أكثر من ٦٠٪ من الأصول المصرفية عبارة عن انكشافات تجاه المصرف المركزي غير مشروطة بمتطلبات رأسمالية. وفي هذا السياق، فإن قيام المصارف بزيادة عرض الائتمان المقدم للاقتصاد من خلال تحويل الانكشافات من المصرف المركزي إلى مقترضى القطاع الخاص (ممن لهم أوزان مخاطر موجبة) يعني أن الأصول الجديدة ستؤدي إلى تآكل الاحتياطيات الرأسمالية الحالية سريعاً. كذلك نتج عن تخفيض قيمة الدينار الليبي عام ٢٠٢١ ارتفاع قيمة الانكشافات المقومة بالعملة الأجنبية، مما أدى ببعض المصارف إلى الإخلال بحدود الانكشافات الكبيرة.

٣٦- وتفرض الإجراءات القانونية والإدارية غير المتطورة معوقات على قطاع الوساطة الائتمانية. وتعتمد المصارف في التخفيف من مخاطر الائتمان وتقييم الجدارة الائتمانية على نظام يتضمن مكتبا للاستعلام الائتماني وسجلا عقارياً. ولكن هذه المعلومات غالباً ما تكون غير حديثة ولا تُستخدم دائماً.^{١٢} وكان لإغلاق السجل العقاري عام ٢٠١١، وعدم توافر سجلات للملكية أثناء نظام القذافي، وضعف سيادة القانون تأثير عميق على نمو الائتمان، حيث حالت هذه العوامل دون حصول المصارف على الضمانات الضرورية. وينبغي أن تسعى السلطات إلى وضع خطة لإعادة فتح السجل العقاري في أسرع وقت ممكن.

^{١١} راجع "The FATF Recommendations (fatf-gafi.org)" حسب التعديلات الصادرة في فبراير ٢٠٢٣.

٣٧- وما لم ترغب السلطات في إعادة النظر في الحظر المطبق على الفائدة المصرفية عام ٢٠١٣، سيتعين مواصلة العمل على تطوير منتجات التمويل الإسلامي لتعبئة الائتمان. ففي عام ٢٠١٣، طبقت السلطات قانوناً مفاجئاً لحظر الفائدة المصرفية. ونظراً لعدم وجود استعدادات كافية لضمان التحول السلس إلى الصيرفة الإسلامية، فرض هذا القانون معوقات إضافية على قطاع الوساطة الائتمانية الضعيف بالفعل.^{١٢} وبعد مرور عشر سنوات، لا تزال المصارف تعاني من أجل تطوير منتجات التمويل الإسلامي، ولم يتجاوز الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مستواه في عام ٢٠١٤ سوى بفارق قليل. كذلك لم يطبق المصرف المركزي حتى الآن أدوات مطابقة لمبادئ التمويل الإسلامي لإدارة سيولة النظام ودعم السياسة النقدية.

دال - تقييم كفاية البيانات وبناء القدرات الإحصائية

٣٨- تشوب عملية إتاحة البيانات أوجه قصور حادة تعوق الرقابة. ورغم التحسنات الأخيرة في جودة البيانات ونطاق تغطيتها وحدائتها، لا تزال هناك فجوات هائلة تؤثر على قدرة الخبراء على إجراء التحليلات وتقديم المشورة اللازمة بشأن السياسات. ويؤدي عدم التنسيق الكافي بين السلطات المسؤولة عن إعداد البيانات الاقتصادية الرئيسية ونشرها إلى التأخر الشديد في إتاحة البيانات وعدم اتساقها إلى حد كبير. وتم تعليق العديد من المسوح الاقتصادية عقب الثورة، ولم تُستأنف بسبب عدم الاستقرار السياسي ونقص التمويل وتدني معدلات الإجابة.

٣٩- ويتعين تنمية القدرات بغرض تحسين الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية. وهناك حاجة إلى الحصول على الدعم من الصندوق لتحديث ممارسات إعداد البيانات اتساقاً مع المبادئ الإرشادية الإحصائية الدولية وتحسين جودة البيانات وإجراءات نشرها:

- إعداد تقديرات الحسابات القومية وفق دليل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ للمساعدة في تحسين نطاق تغطية الأنشطة الاقتصادية وقابلية مقارنة البيانات بين البلدان.
- ينبغي تحديث الرقم القياسي لأسعار المستهلك في ضوء نتائج "مسح ميزانية قطاع الأسر" القادم لرصد التغيرات في أنماط الاستهلاك بمزيد من الدقة.
- يتطلب إعداد الحسابات القومية والرقم القياسي لأسعار المستهلك تنمية القدرات لتصميم المسوح وتحسين جودة التقديرات.
- كذلك يلزم إجراء تحسينات في ميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي.
- وينبغي بمرور الوقت تطوير إحصاءات مالية الحكومة لتوسيع نطاق التغطية ليشمل جميع الوحدات الحكومية، وضمان الاتساق بين مفاهيم الإيرادات والمصروفات ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، والمطابقة التامة بين البيانات أعلى الخط وأسفل الخط وتدفقات الأصول والخصوم، والتحول إلى قيد أنشطة المالية العامة على أساس الاستحقاق.
- ولإحكام الرقابة على مواطن القوة والضعف في القطاع المالي، ينبغي إعداد قائمة موسعة تتضمن مؤشرات السلامة المالية بناء على المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام ٢٠١٩، ونشرها.

^{١٢} يعيد المنشور الصادر مؤخراً عن مصرف ليبيا المركزي (٢٠٢٣/٤) التأكيد على عملية تحديث المعلومات واستخدامها في سجل الائتمان، غير أنه من المبكر للغاية تقييم تأثير هذا المنشور على أنشطة الوساطة الائتمانية.

^{١٣} راجع IMF Country Report 13/150.

آراء السلطات

٤٠ - اتفقت السلطات بوجه عام مع التقييم الاقتصادي الكلي للخبراء. فقد وافقت على أن الإيرادات النفطية يُتوقع أن تدعم أرصدة المالية العامة والمركز الخارجي على المدى القصير، وعلى ضرورة تقييد المالية العامة في ظل استمرار حالة عدم اليقين وما يصاحبها من مخاطر مؤثرة على الإيرادات النفطية. وأشارت السلطات إلى إمكانية زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال إنفاذ القوانين الضريبية والجمركية الحالية وجمع الأرباح من الشركات المملوكة للدولة.

٤١ - كذلك وافقت السلطات على الحاجة الماسة إلى رؤية اقتصادية واضحة للبلاد. ويتطلب ذلك تنويع الأنشطة الاقتصادية في نهاية المطاف بدلا من الاعتماد على الهيدروكربونات لدعم تطوير القطاع الخاص وتخفيض الإنفاق على أجور القطاع العام والدعم. وأكدت على أن الأوضاع السياسية والأمنية الحالية يصعب معها تصميم مثل هذه الاستراتيجية وتنفيذها، ولكنها رحبت بمشورة الصندوق في هذا الصدد.

٤٢ - وستواصل الجهود بهدف إصلاح إطار المالية العامة. وخلال السنوات الأخيرة، نجحت السلطات في إلغاء بعض أشكال الدعم على الغذاء. غير أن الانقسام السياسي وغياب التأييد الجماهيري نتج عنهما تأثير سلبي على خطط إصلاح دعم الوقود. كذلك كانت زيادات الإنفاق الأخيرة مسابرة للاتجاهات الدورية، وسيكون من الصعب التراجع عنها حال انخفاض إيرادات النفط. وفي هذا السياق، تفر السلطات بالحاجة إلى ميزانية متفق عليها لتحديد أولويات الإنفاق بدقة أكبر على المدى المتوسط. ويتطلب ذلك مواصلة الجهود لإصلاح إطار الإدارة المالية العامة وتحديثه، وتحسين شفافية المالية العامة، بما في ذلك من خلال تشديد الرقابة على الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز الإدارة الضريبية. وقد أشارت السلطات إلى أنها ترحب بالحصول على المزيد من المساعدة الفنية وبرامج تنمية القدرات في هذه المجالات.

٤٣ - وتعد إعادة توحيد المصرف المركزي خطوة أساسية، ولكن تواجهها بعض التحديات. وتتفق السلطات أن انقسام المصرف المركزي أدى إلى تعقيد صنع السياسات وزيادة المخاطر المهددة للاستقرار المالي. وبينما يُتوقع استمرار عملية إعادة التوحيد، فإنها لا تزال عرضة لمخاطر سياسية هائلة خارجة عن سيطرة المصرف المركزي.

٤٤ - ويلتزم ليبيا بمواصلة ربط عملتها بحقوق السحب الخاصة. ورحبت السلطات بتقييم الخبراء الذي أشار إلى أن المركز الخارجي لليبيا يتسق بوجه عام مع أساسيات الاقتصاد على المدى المتوسط والسياسات المرجوة، كما اتفقت على ضرورة تجنب التغييرات المتكررة في ربط العملة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي وحماية الاحتياطيات.

٤٥ - ويلتزم المصرف المركزي بتطوير آليات التنظيم والإشراف في القطاع المالي، حيث بذل جهدا كبيرا بالفعل نحو تعزيز التنظيم والإشراف بما في ذلك من خلال تطوير إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات. وتتفق السلطات على أن التحدي الأساسي يكمن في التنفيذ الذي سيتطلب تنمية رأس المال البشري في المصارف وتطوير العمليات والنظم والضوابط الرقابية. ويعمل المصرف المركزي على تحسين قدراته الإشرافية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

٤٦- كذلك اتفق المصرف المركزي على ضرورة إعادة رسمة المصارف. ويدرك المصرف المركزي الحاجة إلى إعادة رسمة المصارف لدعم نمو الائتمان، واتخذ خطوات بالفعل نحو تحديد القيمة الحقيقية للقروض غير المنتظمة. ويلي ذلك إجراء دراسة لتحديد فجوات رأس المال ووضع خطة لإعادة رسمة المصارف.

٤٧- ويدرك المصرف المركزي الحاجة إلى تطوير منتجات التمويل الإسلامي. فهناك حاجة إلى مواصلة تطوير هذه المنتجات لتعبئة الائتمان لصالح القطاع الخاص. وترحب السلطات بمشورة الصندوق في هذا الصدد من خلال المساعدة الفنية وتمتية القدرات.

٤٨- ويخطط المصرف المركزي في نهاية المطاف لبيع حصصه في المصارف التجارية. فملكية المصرف المركزي للمصارف التجارية ينشأ عنها تضارب في المصالح، وتؤدي إلى تعقيد الحوكمة. وقد أشار المصرف المركزي إلى صعوبة بيع هذه الحصص في ظل الأوضاع الحالية، ولكنه يتفق على أن ذلك ينبغي أن يكون أحد الأهداف على المدى المتوسط.

٤٩- واتفقت السلطات على الحاجة إلى تحسين الإجراءات القانونية والإدارية. وتتوقف قدرة المصارف على تقديم الائتمان على توافر الضمانات السليمة، وتعد إعادة تشغيل السجل العقاري عنصراً أساسياً في هذا الصدد. وإلى جانب التأخر في تحديث المعلومات الائتمانية، فإنه لا يُعتمد عليها دائماً في تقييم الائتمان. وأشارت السلطات إلى تحديات البيئة الحالية، بما في ذلك ضعف حقوق الملكية قبل ثورة عام ٢٠١١ والوضع الأمني الحالي. وقد اتخذ المصرف المركزي خطوات نحو تطوير إجراءات تقديم البيانات إلى مركز الاستعلام الائتماني، ويشجع المصارف على استخدامه في تقييم الائتمان.

٥٠- وتدرك السلطات الحاجة إلى مواصلة تعزيز الشفافية وتمتية القدرات الإحصائية. وقد بذلت جهود هائلة بالفعل لتحسين آليات إتاحة البيانات وشفافيتها. وأعربت السلطات عن امتنانها لترحيب الصندوق بهذه الجهود. ولا تزال ليبيا ملتزمة بمواصلة التقدم في هذا المجال بمساعدة المزيد من برامج تمتية القدرات التي يقدمها الصندوق وغيره من الشركاء.

تقييم الخبراء

٥١- ستكون الثروات الاقتصادية لليبيا مرهونة بإنتاج النفط والغاز في المستقبل القريب. وبافتراض مواصلة احتواء الإنفاق المالي، يُتوقع تراجع فوائض المالية العامة والمركز الخارجي تدريجياً خلال السنوات القادمة. غير أن هذه التوقعات تحيط بها مخاطر جسيمة، يرتبط أهمها بتقلبات إيرادات النفط.

٥٢- وعلى المدى المتوسط، يكمن التحدي الأكبر في تنويع الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على الهيدروكربونات، مع تحقيق نمو أكثر قوة واحتواء للجميع في القطاع الخاص. وينبغي أن تركز جهود الإصلاح الهيكلي على تعزيز المؤسسات وسيادة القانون ووضع رؤية اقتصادية واضحة للبلاد. كذلك ينبغي تجنب الإنفاق المسامر للاتجاهات الدورية للتحوط من المخاطر الناجمة عن تراجع الإيرادات النفطية والخسائر المحتملة في الاحتياطات. ولهذا الغرض، هناك احتياج عاجل في ليبيا إلى ميزانية متفق عليها لتحسين الشفافية وتعزيز إدارة مركز المالية العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي وضع خطة على المدى المتوسط لزيادة الإنفاق الإنمائي للتخفيف من الاختناقات التي تعوق النمو والحد من تكاليف المالية العامة الناجمة عن الارتفاع الحاد في

الإفناق على أجور القطاع العام والدعم. ويتطلب ذلك إصلاحات شاملة لتعزيز إطار إدارة المالية العامة بهدف بناء الشفافية والقدرات المؤسسية وتقوية الإدارة والامتثال الضريبيين.

٥٣- وينبغي أن يواصل المصرف المركزي جهوده لإعادة التوحيد وتجنب التغيرات المتكررة في ربط العملة للحفاظ على ثقة الجمهور. وتعد إعادة توحيد المصرف المركزي خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار المالي ودعم تطوير القطاع الخاص. وسيتيح عدم تعديل الربط للمصرف المركزي حماية احتياطيات النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسط المخاطر السياسية والأمنية. وفي عام ٢٠٢٢، كان المركز الخارجي لليبيا متسقا بوجه عام مع أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة.

٥٤- ويتعين اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تعزيز قطاع الوساطة الائتمانية. ويجدر الترحيب بالقواعد التنظيمية واسعة النطاق التي استحدثها المصرف المركزي بهدف تحديث القطاع المالي. ويكمن التحدي حاليا في تنفيذ هذه القواعد في ظل بيئة تشوبها محدودية القدرات. كذلك أحرز المصرف المركزي تقدما نحو تحسين نظمه، بما في ذلك منصة إبلاغ البيانات المصرفية، وعليه السعي لمواصلة هذه الجهود. ولإحكام الرقابة والإشراف، ينبغي أن يضع المصرف المركزي على الأرجح خارطة طريق لإعادة رسمة القطاع المصرفي لتسهيل تدفق الائتمان إلى الاقتصاد بصورة أفضل. علاوة على ذلك، ينبغي أن يستحدث المصرف المركزي، باعتباره مالك المصارف التجارية الكبرى، مجموعة من التدابير للحد من تضارب المصالح، وخطة متوسطة الأجل لبيع حصصه في القطاع في نهاية المطاف. وأخيرا، تعد إعادة تشغيل السجل العقاري ضرورة لتمكين المصارف من قياس الجدارة الائتمانية للمقترضين بوضوح.

٥٥- وما لم ترغب السلطات في إعادة النظر في الحظر المطبق على الفائدة المصرفية في عام ٢٠١٣، يتعين مواصلة العمل على تطوير منتجات التمويل الإسلامي لتعبئة الائتمان. وينبغي تشجيع المصارف على تطوير منتجات التمويل الإسلامي التي تلبى احتياجات العملاء، كما ينبغي استحداث أدوات مطابقة لمبادئ التمويل الإسلامي للمساعدة في إدارة سيولة النظام ودعم السياسة النقدية.

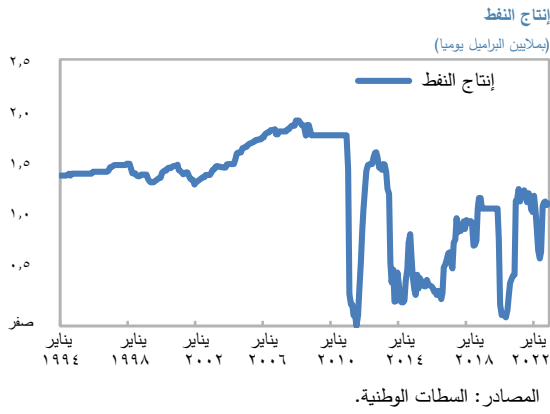
٥٦- ويتعين تطوير آليات إتاحة البيانات وتعزيز القدرات الإحصائية. فلا تزال عملية إعداد البيانات وإبلاغها تتسم بالضعف، وتوزع المسؤوليات بين عدد من الهيئات. وفي هذا السياق، تكتسب تنمية القدرات وتعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين الهيئات أهمية كبيرة.

٥٧- ويتعاون الخبراء مع السلطات في تقييم الامتثال للالتزامات الواردة في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق. وهناك مخاوف محتملة بشأن المادة الثامنة، بما في ذلك وجود علاوة في السوق الموازية بسبب القيود المفروضة على توفير النقد الأجنبي. وحال عدم اتساق أي من التدابير مع المادة الثامنة، سيحث الخبراء السلطات إما على إلغائها أو طلب الموافقة من المجلس التنفيذي إذا ما استوفت السلطات معايير الموافقة.

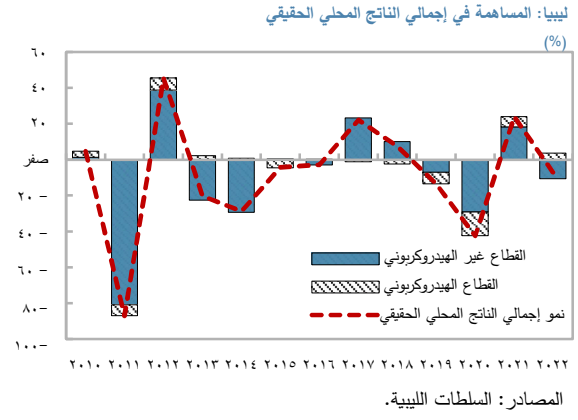
٥٨- ويوصي الخبراء بعقد مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية التي تبلغ مدتها ١٢ شهرا.

الشكل البياني ١ - القطاع الحقيقي

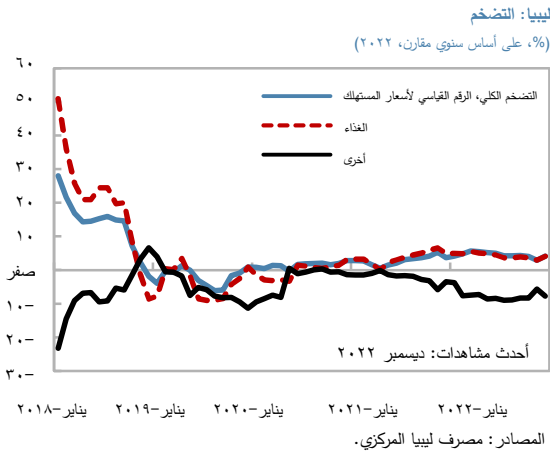
لكن الإنتاج النفطي غير مستقر منذ الثورة.



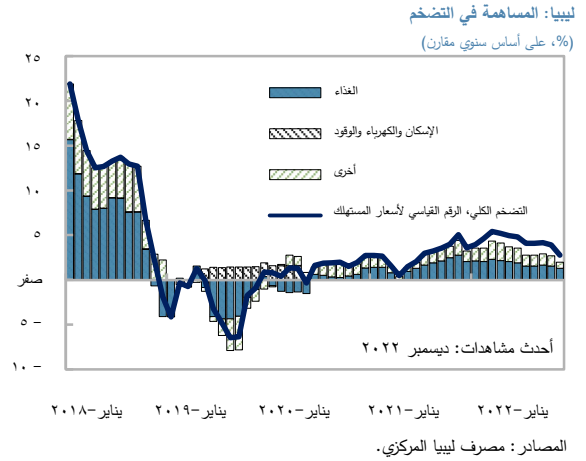
إجمالي الناتج المحلي يعتمد بشدة على إنتاج النفط...



وظل التضخم مستقرا إلى حد كبير.



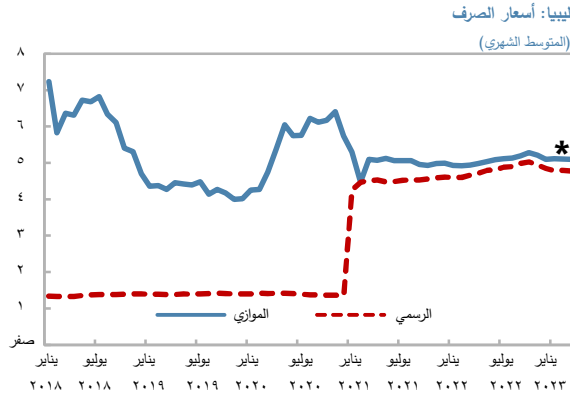
ساهمت ضوابط أسعار الغذاء وإعانات دعم الوقود في تباطؤ تضخم أسعار الواردات...



الشكل البياني ٢ - القطاع الخارجي

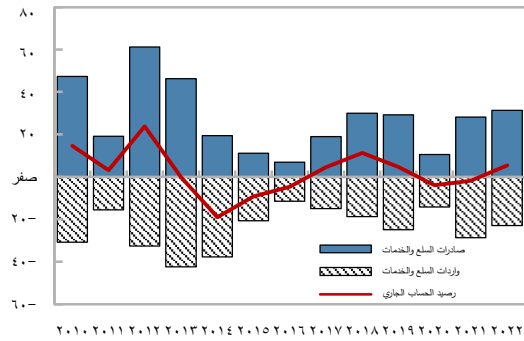
ساهم تخفيض قيمة العملة وإرخاء الضوابط الرأسمالية في تضيق الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية.

سجل الحساب الجاري فائضا خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢١ بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه.



المصادر: مصرف ليبيا المركزي، ومنظمة الراصد الليبي.
* أحدث مشاهدات: مارس ٢٠٢٣

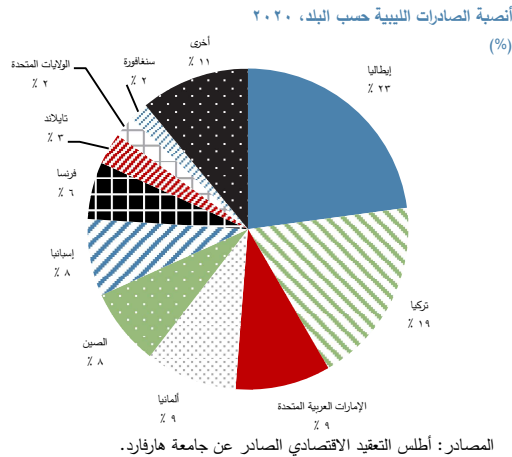
ليبيا: عجز الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الأمريكية)



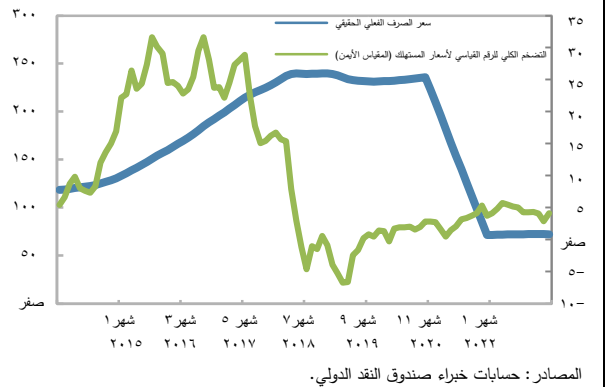
المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يتركز أكبر شركاء ليبيا التجاريين في أوروبا بسبب القرب الجغرافي.

استمر ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتضخم الكلي للرقم القياسي لأسعار المستهلك

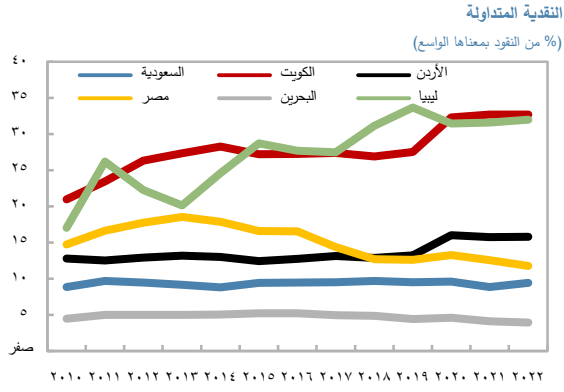


سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتضخم الكلي للرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط متحرك يغطي ١٢ شهرا، معدل النمو على أساس سنوي مقارن)

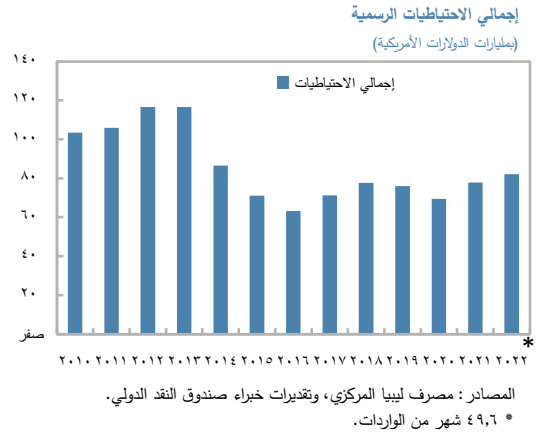


الشكل البياني ٣ - القطاع النقدي

أدى نقص السيولة وتراجع الثقة في القطاع المصرفي إلى زيادة النقدية المتداولة خلال العقد الماضي.

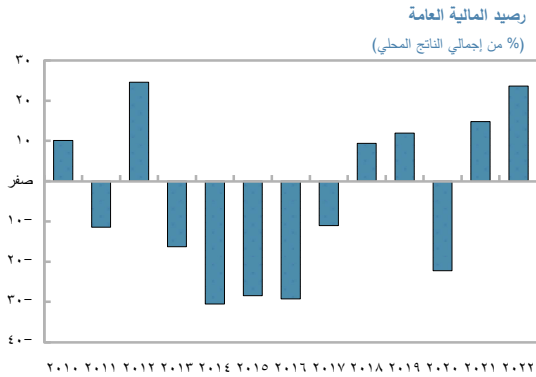


إجمالي الاحتياطيات الرسمية مرتفع ويتزايد منذ عام ٢٠٢٠.



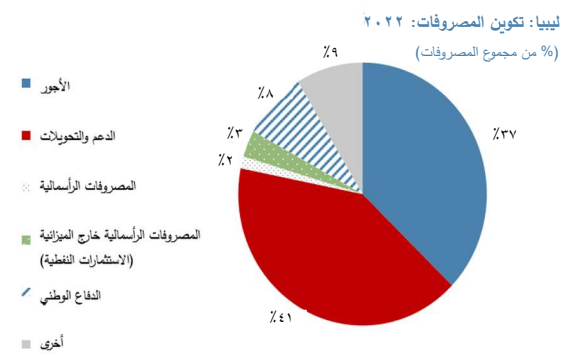
الشكل البياني ٤ - ليبيا: قطاع المالية العامة

تحسن مركز المالية العامة خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة تعافي إيرادات الهيدروكربونات.



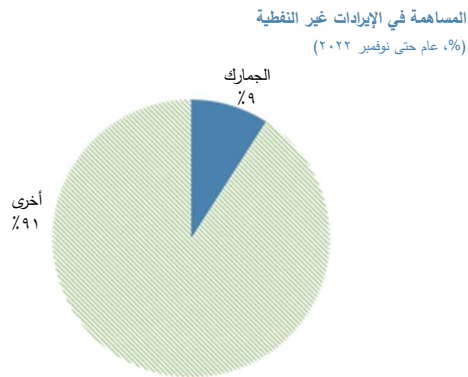
المصادر: مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

تشكل الأجور وإعانات الدعم الجزء الأكبر من نفقات المالية العامة...



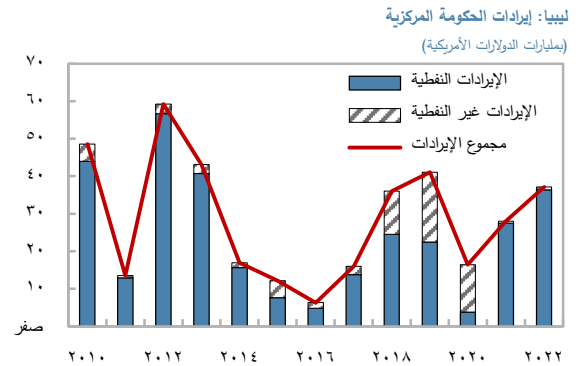
المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

تشكل الواردات نصيبا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي، ولكن إيرادات الجمارك متدنية للغاية.



المصادر: السلطات الوطنية.

الإيرادات غير النفطية محدودة للغاية عادة، ولكن ضريبة معاملات النقد الأجنبي ساهمت في تعزيزها اعتبارا من الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.



المصادر: مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١ - ليبيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٨-٢٠٢٨

		توقعات				تقديرات					
	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
الدخل القومي والأسعار											
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق)	٢,٦	٢,٥	٤,٧	٧,٤	٨,٢	١٨,٨	١١,٤-	٢٨,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩
غير الهيدروكربوني	٦,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٩	١٧,١	١,٢-	٥,٩	١٩,٤-	١١,٦-	٨,٥-
الهيدروكربوني	٠,٠	٠,١-	٣,٦	٧,٧	٨,٣	٢٠,٠	١٧,٠-	٤٥,٠	٣٥,٥-	١٠,٩-	٢١,٠
إجمالي الناتج المحلي الاسمي بمليارات الدينارات الليبية / ١	٢٤٢,٩	٢٣٦,٨	٢٣١,٦	٢٢١,٩	٢١٠,٠	١٩٨,٨	١٧٨,٥	١٥٩,٠	٦٥,١	٩٦,٨	١٠٤,٧
مخفّض إجمالي الناتج المحلي	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	١,٦-	٢,٣-	٦,٣-	٢٦,٨	٩٠,٤	٤,٨-	٤,٢	٣,٦
تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك											
متوسط الفترة	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٤,٥	٢,٩	١,٥	٢,٩-	١٤,٠
نهاية الفترة	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٤,١	٣,٧	٢,٨	٠,٢	١,٢-
(% من إجمالي الناتج المحلي)											
مالية الحكومة المركزية											
الإيرادات	٥٣,٦	٥٦,٣	٥٩,٠	٦١,٤	٦٢,٤	٦٤,٤	١٠٠,٠	٧٩,٥	٣٥,١	٥٩,٢	٤٦,٩
منها: الهيدروكربونية	٥١,٣	٥٤,١	٥٧,٠	٥٩,٤	٦٠,٤	٦٢,١	٩٧,٩	٧٨,١	٨,١	٣٢,٤	٣٢,٠
الضريبة الإضافية على مشتريات النقد الأجنبي / ٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٤	٢٤,٢	١٢,٦
المصرفات وصافي الإقراض	٤٩,٨	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٢,٥	٥٣,٥	٥٥,٨	٧٦,٥	٦٤,٧	٥٧,٣	٤٧,٣	٣٧,٦
منها: المصرفوات الرأسمالية	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٦	١٠,٩	٢,٨	٤,٨	٣,٣
الرصيد الكلي	٣,٨	٥,٨	٨,١	٨,٨	٨,٩	٨,٥	٢٣,٦	١٤,٨	٢٢,٣-	١١,٩	٩,٤
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)											
التقود والائتمان											
التقود الأساسية	١٠,٠	٩,٢	٩,٠	٨,٣	٥,٢	١٥,٨	١,٣-	٢,٨	٢,٢	١٤,٢-	٨,٥-
العملة المتداولة	٥,٠	١,٥	٢,٢	٤,٧	٢,٩	١٦,٢	١,٤-	٢٠,٠-	٨,٣	٥,٦	١٢,٥
التقود وشبه التقود	٢٠,٣-	١٦,٠	٢,٤-	٠,٨
صافي الائتمان المقدم للحكومة (بمليارات الدينارات الليبية)	٩٤,١-	١,٤-	٢٠,٤-	٨,٤-
الائتمان المقدم للاقتصاد (% من إجمالي الناتج المحلي)	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
(بمليارات الدولارات الأمريكية؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)											
ميزان المدفوعات											
الصادرات	٢٨,٥	٢٨,٩	٢٩,٤	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٧,٦	٣١,٢	٢٨,٠	١٠,٣	٢٩,١	٢٩,٨
منها: الهيدروكربونية	٢٦,١	٢٦,٨	٢٧,٥	٢٧,٣	٢٦,٢	٢٥,٥	٢٩,١	٢٥,٧	٧,٥	٢٧,٥	٢٨,٩
الواردات	١٢,٧	١٣,١	١٣,٣	١٣,٤	١٣,٠	١٢,٩	١٥,٠	١٨,٦	٨,٠	١٧,٧	١٣,٨
رصيد الحساب الجاري	٩,٤	٩,٤	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٢	٧,٦	٥,٤	١,٩-	٤,٠-	٤,٦	١١,٣
(% من إجمالي الناتج المحلي)	١٨,٣	١٨,٩	٢١,٢	٢٢,٧	٢٣,٥	١٨,٤	١٤,٧	٥,٤-	٨,٥-	٦,٧	١٤,٧
الحساب الرأسمالي (شاملا السهو والخطأ)	٧,٤-	٦,٥-	٦,٤-	٦,٤-	٦,٣-	٤,١-	٣,٣	٩,٣	٧,٥-	٥,٢-	٤,١-
الرصيد الكلي	١,٩	٢,٩	٣,٩	٤,١	٣,٩	٣,٥	٨,٨	٧,٤	٦,٦-	١,٦-	٦,٣
الاحتياطيات											
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	١٠٢,٢	١٠٠,٣	٩٧,٤	٩٣,٥	٨٩,٤	٨٥,٥	٨٢,٠	٧٧,٧	٦٩,٤	٧٦,٠	٧٧,٦
بعدد شهور واردات العام التالي	٩٤,٠	٨٩,٩	٨٣,٩	٧٨,٢	٧٦,٠	٦٧,١	٤٩,٦	٤٠,٤	٢٩,٠	٦٣,٨	٣٧,٢
إجمالي الاحتياطيات الرسمية % من التقود بمعناها الواسع	٣٤٥,١	٣٥٦,٥	٣٦٤,٤	٣٦٥,٥	٣٦٥,٥	٣٦٢,٤	٣٥٨,٨	٣٥٤,٩	٧٣,٨	٩٧,٧	٩٧,٠
مجموع الأصول الأجنبية (شاملا استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار)	١٨٤,٨	١٨١,٨	١٧٧,٩	١٧٢,٩	١٦٧,٤	١٦١,٨	١٥٦,٤	١٥١,١	١٤٢,٧	١٤٩,١	١٤٩,٩
سعر الصرف											
سعر الصرف الرسمي (الدينار الليبي/الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)	٤,٨١	٤,٥١	١,٣٩	١,٤٠	١,٣٧
سعر صرف السوق الموازية (الدينار الليبي/الدولار الأمريكي، متوسط	٥,٠٨	٥,٠٦	٥,٥٧	٤,٢٨	٦,١٥
سعر صرف السوق الموازية (الدينار الليبي/الدولار الأمريكي، نهاية	٥,١٨	٥,٠٣	٥,٠٥	٤,٠٨	٤,٤٢
إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يوميا)	١,٤٥	١,٤٥	١,٤٥	١,٤٠	١,٣٠	١,٢٠	١,٠	١,٢	٠,٣٠	١,١٠	٠,٩٧
منه: الصادرات	١,١٨	١,١٨	١,١٨	١,١٤	١,٠٦	٠,٩٨	٠,٨	١,٠	٠,٢٤	٠,٨٩	٠,٧٩
سعر النفط الخام (بالدولار الأمريكي للبرميل، بيانات تقرير أفاق الاقتصاد	٥٨,٠	٥٩,٤	٦٠,٨	٦٢,٣	٦٤,١	٦٨,٠	٨٩,٦	٦٤,٤	٣٧,٨	٥٧,١	٦٨,٥

المصادر: السلطات الليبية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تم تعديل بيانات الحسابات القومية بحيث تعكس آخر المستجدات المبلغة من السلطات. وتُحسب بيانات إجمالي الناتج المحلي الاسمي بأسعار السوق.
 ٢/ بافتراض تحويل المصرف المركزي ١٥,٨ مليار دينار ليبي (٢٧,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) في صورة إيرادات الضريبة الإضافية على معاملات النقد الأجنبي في عام ٢٠١٩ (من حصيلة الإيرادات التي يتوقع أن تبلغ ٢٠-٢٥ مليار دينار ليبي) إلى وزارة المالية.

الجدول ٢ - ليبيا: قطاع المالية العامة

		توقعات				تقديرات					
	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
(بملايين الدينارات الليبية)											
مجموع الإيرادات والمنح	١٣٠,٢٢٢	١٣٣,٢٦٩	١٣٦,٦٥٦	١٣٦,١٣٤	١٣١,٠٢٦	١٢٧,٩٦٤	١٧٨,٥٦١	١٢٦,٤٥١	٢٢,٨١٨	٥٧,٣٦٥	٤٩,١٤٣
الإيرادات الهيدروكربونية	١٢٤,٦٨١	١٢٨,١٢٩	١٣١,٨٨٦	١٣١,٧٠٨	١٢٦,٩١٨	١٢٣,٥٠٤	١٧٤,٧٢٠	١٢٤,٢٠٠	٥,٢٨٠	٣١,٣٩٥	٣٣,٤٧٦
الإيرادات غير الهيدروكربونية	٥,٥٤١	٥,١٤٠	٤,٧٧٠	٤,٤٢٦	٤,١٠٨	٤,٤٦٠	٣,٨٤١	٢,٢٥١	١٧,٥٣٨	٢٥,٩٧١	١٥,٦٦٧
إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض	١٢١,٠٦٣	١١٩,٤٧٨	١١٧,٩٠٦	١١٦,٥٤٩	١١٢,٢٦٩	١١٠,٩٩٤	١٣٦,٤٥٩	١٠٢,٨٧٦	٣٧,٣١٠	٤٥,٨١٣	٣٩,٣١١
إجمالي النفقات	١٢١,٠٦٣	١١٩,٤٧٨	١١٧,٩٠٦	١١٦,٥٤٩	١١٢,٢٦٩	١١٠,٩٩٤	١٣٦,٤٥٩	١٠٢,٨٧٦	٣٧,٣١٠	٤٥,٨١٣	٣٩,٣١١
الإنفاق الجاري، منه:	١١٤,٥٦٣	١١٢,٩٧٨	١١١,٤٠٦	١١٠,٠٤٩	١٠٥,٧١٩	١٠٤,٤٩٤	١٢٩,٩٥٩	٨٥,٤٨٥	٣٥,٥٠٩	٤١,١٧٦	٣٥,٨٩٦
الأجور	٥٨,٣٠٨	٥٧,١٦٥	٥٦,٠٤٤	٥٤,٩٤٥	٥٢,٨٣٢	٥٠,٨٠٠	٥٠,٨٠٠	٣٣,٠٦٥	٢١,٨١٧	٢٤,٥١٢	٢٣,٦٠٦
السلع والخدمات	٢٣,٣١١	٢٣,٣١١	٢٣,٣١١	٢٣,٣١١	٢٣,٣١١	٢٣,٣١١	٢٣,٣١١	٧,٩٩٩	٣,٥٦٥	٩,٤٢٩	٥,٦٦٣
الدعم والتحويلات	٣٢,٩٤٤	٣٢,٥٠٣	٣٢,٠٥١	٣١,٧٩٣	٢٩,٦٦٦	٣٠,٣٨٣	٥٥,٨٤٨	٣٧,٩٣٠	٥,٦٠٠	٧,٢٣٥	٦,٦٢٧
النفقات الرأسمالية	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	٦,٥٠٠	١٧,٣٩٠	١,٨٠١	٤,٦٣٨	٣,٤١٥
الرصيد الكلي	٩,١٥٩	١٣,٧٩١	١٨,٧٥٠	١٩,٥٨٥	١٨,٧٥٧	١٦,٩٧٠	٤٢,١٠٢	٢٣,٥٧٦	١٤,٤٩٢	١١,٥٥٢	٩,٨٣٢
(% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي)											
مجموع الإيرادات	٥٣,٦	٥٦,٣	٥٩,٠	٦١,٤	٦٢,٤	٦٤,٤	١٠٠,٠	٧٩,٥	٣٥,١	٥٩,٢	٤٦,٩
الهيدروكربونية	٥١,٣	٥٤,١	٥٧,٠	٥٩,٤	٦٠,٤	٦٢,١	٩٧,٩	٧٨,١	٨,١	٣٢,٤	٣٢,٠
غير الهيدروكربونية	٢,٣	٢,٢	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٢	١,٤	٢٧,٠	٢٦,٨	١٥,٠
مجموع المصروفات وصافي الإقراض	٤٩,٨	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٢,٥	٥٣,٥	٥٥,٨	٧٦,٥	٦٤,٧	٥٧,٣	٤٧,٣	٣٧,٦
مجموع المصروفات	٤٩,٨	٥٠,٥	٥٠,٩	٥٢,٥	٥٣,٥	٥٥,٨	٧٦,٥	٦٤,٧	٥٧,٣	٤٧,٣	٣٧,٦
المصروفات الجارية، منها:	٤٧,٢	٤٧,٧	٤٨,١	٤٩,٦	٥٠,٤	٥٢,٦	٧٢,٨	٥٣,٨	٥٤,٦	٤٢,٥	٣٤,٣
الأجور	٢٤,٠	٢٤,١	٢٤,٢	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٥,٦	٢٨,٥	٢٠,٨	٣٣,٥	٢٥,٣	٢٢,٦
السلع والخدمات	٩,٦	٩,٨	١٠,١	١٠,٥	١١,١	١١,٧	١٣,١	٥,٠	٥,٥	٩,٧	٥,٤
الدعم والتحويلات	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٨	١٤,٣	١٤,١	١٥,٣	٣١,٣	٢٣,٩	٨,٦	٧,٥	٦,٣
المصروفات الرأسمالية	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٩	٣,١	٣,٣	٣,٦	١٠,٩	٢,٨	٤,٨	٣,٣
الرصيد الكلي	٣,٨	٥,٨	٨,١	٨,٨	٨,٩	٨,٥	٢٣,٦	١٤,٨	٢٢,٣	١١,٩	٩,٤
بند للتذكرة:											
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدينارات الليبية)	٢٤٢,٩٣١	٢٣٦,٧٦٤	٢٣١,٥٦٠	٢٢١,٨٦٦	٢٠٩,٩٩٨	١٩٨,٧٦٧	١٧٨,٤٨٤	١٥٨,٩٨٩	٦٥,٠٦٥	٩٦,٨٣٦	١٠٤,٦٧٤
إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير الهيدروكربوني (بملايين الدينارات الليبية)	٧٦,١٧٣	٦٩,٨٤٧	٦٤,٠٤٧	٥٨,٧٢٨	٥٣,٨٥١	٤٩,٣٧٩	٤٥,٢٧٩	٣٩,٨٨٨	٥٩,٤٨١	٥٧,٨٩٠	٦٠,٥٨٧

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٣ - ليبيا: القطاع النقدي

تقديرات					
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
(بملايين الدينارات الأردنية)					
١١٠,٥٦١	١٠٠,٦٥٦	١٢٦,٢٧١	١٠٨,٨٨٩	١١١,٥٦٦	النقود بمعناها الواسع
١٠٧,٢٣٩	٩٧,٣٣٥	١٢٢,٩٥٠	١٠٥,٥٦٩	١٠٨,٢٤٦	النقود
٣,٣٢١	٣,٣٢٠	٣,٣٢٠	٣,٣٢٠	٣,٣٢٠	شبه النقود
١٣٦,٦٧٨-	٩٤,٠٨٧-	١,٣٧٤-	٢٠,٣٨٩-	٨,٣٥٢-	صافي المطالبات على الحكومة
٢٤,٨٢٧	٢١,١٣٨	١٨,٢٨٩	١٨,١٧٣	١٧,٤٠٥	المطالبات على الاقتصاد
٧,٩٦٢	٦,٦٩٢	٥,٩٣١	٦,١٠٤	٥,٢٤٤	المطالبات على الشركات العامة غير المالية
١٦,٢١٥	١٣,٧١٧	١١,٦٣٣	١١,٣٠٤	١١,٦٤٨	المطالبات على القطاع الخاص
٣٩٩,٣٦٩	٣٥٩,٩٣٤	١٠١,٠٨٨	١١٤,٣٠٦	١١٦,٢٥٦	صافي الأصول الأجنبية
١١١,٨٥١-	٧٢,٩٤٩-	١٦,٩١٥	٢,٢١٦-	٩,٠٥٣	الائتمان المحلي
١٣٦,٦٧٨-	٩٤,٠٨٧-	١,٣٧٤-	٢٠,٣٨٩-	٨,٣٥٢-	صافي المطالبات على الحكومة
(التغير %)					
٩,٨	٢٠,٣-	١٦,٠	٢,٤-	٠,٨-	النقود بمعناها الواسع
١٠,٢	٢٠,٨-	١٦,٥	٢,٥-	٠,٨-	النقود
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	شبه النقود
٤٥,٣-	٦٧٤٦,٩-	٩٣,٣	١٤٤,١-	٣٠٥,٨	صافي المطالبات على الحكومة
١٧,٥	١٥,٦	٠,٦	٤,٤	٤,٧-	المطالبات على الاقتصاد
١٩,٠	١٢,٨	٢,٨-	١٦,٤	٦,٠-	المطالبات على الشركات العامة غير المالية
١٨,٢	١٧,٩	٢,٩	٢,٩-	٤,٢-	المطالبات على القطاع الخاص
(التغير % على رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)					
٣٩,٢	٢٠٥,٠	١٢,١-	١,٧-	٩,٤	صافي الأصول الأجنبية
٣٨,٦-	٧١,٢-	١٧,٦	١٠,١-	١١,٨-	الائتمان المحلي
٤٢,٣-	٧٣,٤-	١٧,٥	١٠,٨-	١١,٠-	صافي المطالبات على الحكومة
٣,٧	٢,٣	٠,١	٠,٧	٠,٨-	المطالبات على الاقتصاد
١,٣	٠,٦	٠,٢-	٠,٨	٠,٣-	المطالبات على الشركات العامة غير المالية
٢,٥	١,٧	٠,٣	٠,٣-	٠,٥-	المطالبات على القطاع الخاص

المصادر : مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤ - ليبيا: القطاع الخارجي

توقعات		تقديرات									
٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
(بملايين)											
٩,٣٦٥	٩,٤٠٥	١٠,٢٣٣	١٠,٤٩٤	١٠,٢٣٦	٧,٥٨٨	٥,٤٤١	١,٨٩٦	٣,٩٧٦	٤,٦٤٢	١١,٢٧٤	الحساب الجاري
٩,٥٨٥	٩,٤٩٢	٩,٦٠٨	٩,٠٩٢	٨,٣٨٤	٧,٨٢٨	٨,٢١٢	٥٦٨	٣,٨١٤	٤,٢٤٣	١١,١١٣	السلع والخدمات
١٥,٧٧٥	١٥,٨٤٧	١٦,٠٧٩	١٥,٥٩٠	١٤,٧٣٢	١٤,٦٨٤	١٦,١٩٠	٩,٣٥١	٢,٢٨٥	١١,٣٣٩	١٦,٠٤١	السلع
٢٨,٤٩٧	٢٨,٩٠٧	٢٩,٣٧٨	٢٨,٩٤٦	٢٧,٧٧٩	٢٧,٥٥٨	٣١,١٧١	٢٧,٩٧٨	١٠,٣٠٨	٢٩,٠٧٥	٢٩,٨٢٥	الصادرات (فوب)
٢٦,١٤٤	٢٦,٧٦٦	٢٧,٤٥٦	٢٧,٣٠٨	٢٦,٢٠٧	٢٥,٥١٦	٢٩,١٣٢	٢٥,٧٢٧	٧,٤٨٣	٢٧,٤٦٥	٢٨,٩٣٠	الهيدروكربونية
٢,٣٣٣	٢,١٤١	١,٩٢٢	١,٦٣٨	١,٥٧٢	٢,٠٤١	٢,٠٣٩	٢,٢٥١	٢,٨٢٥	١,٦١٠	٨٩٥	أخرى
١٢,٧٢٣	١٣,٠٦١	١٣,٢٩٦	١٣,٣٥٦	١٣,٠٤٧	١٢,٨٧٤	١٤,٩٨١	١٨,٦٢٧	٨,٠٢٣	١٧,٧٣٧	١٣,٧٨٤	الواردات (فوب)
٦,١٩٠	٦,٣٥٥	٦,٤٧١	٦,٤٩٨	٦,٣٤٨	٦,٨٥٦	٧,٩٧٨	٩,٩٢٠	٦,٠٩٦	٧,٠٩٦	٤,٩٢٨	الخدمات
٨٩	٩٢	٩٤	٩٤	٩٢	٩١	١٠٥	١٣١	١٦٢	١٦٧	١٣٤	المقوضات
٦,٢٨٠	٦,٤٤٧	٦,٥٦٤	٦,٥٩٢	٦,٤٤٠	٦,٩٤٦	٨,٠٨٣	١٠,٠٥١	٦,٢٦١	٧,٢٦٣	٥,٠٦٢	المدفوعات
٨٩١	١,٠٢٨	١,٧٨٦	٢,٥٢٥	٢,٩٣٥	٨٣١	١,٤٤٤	٣٢٩	٧٧٦	١,٤٤٢	٩١٣	الدخل، منه:
١,٥٧٩	١,٥٧٩	١,٥٧٩	١,٥٧٩	١,٥١٦	١,٤٧٦	١,٦٨٥	١,٤١٩	٢٢٠	١,١٠٧	١,١٧٧	الدخل من الاستثمار المباشر
٢,٥٢٩	٢,٦٢٢	٣,٣٥٩	٤,٠٧٢	٤,٣٩٤	٢,٢٣٢	١٤٩	٩٨٥	١,٠٤٢	٢,٣١٧	٢,٠٣٨	الدخل من الاستثمارات الأخرى
١,١١٠	١,١١٥	١,١٢١	١,١٢٤	١,٠٨٣	١,٠٧٢	١,٣٢٧	٩٩٩	٩٣٩	١,٠٤٤	٧٥٢	التحويلات الجارية
٧,٤٣٧	٦,٥١٣	٦,٣٥٥	٦,٤١٨	٦,٣٤٨	٤,٠٦٩	٣,٣١٥	٤,٧٦٦	٥,٧٨٥	٣,٤٣٠	٢,٨٣٧	الحساب الرأسمالي والمالي
٧٧٨	٧٠٧	٦٤٣	٥٨٥	٥٣١	٤٨٣	٤٣٩	٣٩٩	٣٥١	٢٦٩	٢٧٦	الاستثمار المباشر (صاف)
٧٥٩	٦٣٣	٥٢٧	٤٣٩	٣٦٦	٣٠٥	٢٥٤	٢١٢	١٧٧	٧٨٦	٢٥	استثمار الحافطة (صاف)
٧,٤١٨	٦,٤٣٨	٦,٢٣٩	٦,٢٧٣	٦,١٨٣	٣,٨٩١	٣,٥٠٠	٤,٧٣٦	٥,٦١٠	٤,٤٨٥	٢,٥٨٧	استثمارات أخرى (صاف)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤,٠٣٤	٣,١٥٥	٢,٨٢٨	٢,١١٥	السهو والخطأ
١,٩٢٨	٢,٨٩٢	٣,٩١٨	٤,٠٧٦	٣,٨٨٨	٣,٥١٩	٨,٧٥٦	٧,٣٧٢	٦,٦٠٦	١,٦١٦	٦,٣٢٢	الرصيد الكلي
بنود للتذكير											
مجموع الأصول الأجنبية (بمليارات الدولارات الأمريكية)											
١٧٩,٨	١٧٦,٨	١٧٢,٩	١٦٧,٨	١٦٢,٤	١٥٦,٧	١٥١,٣	١٤٦,١	١٣٧,٧	١٤٤,٠	١٤٤,٩	
استثمارات المؤسسة الليبية للاستثمار خارج											
مصرف ليبيا المركزي											
٧٧,٦	٧٦,٥	٧٥,٥	٧٤,٤	٧٣,٠	٧١,٢	٦٩,٣	٦٨,٤	٦٨,٣	٦٨,١	٦٧,٣	
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بمليارات الدولارات الأمريكية)											
١٠٢,٢	١٠٠,٣	٩٧,٤	٩٣,٥	٨٩,٤	٨٥,٥	٨٢,٠	٧٧,٧	٦٩,٤	٧٦,٠	٧٧,٦	
بعدد شهور وازدادت العام التالي											
٦٧,٢	٦٣,٣	٥٩,٩	٥٦,٥	٥٣,٨	٥٢,٧	٤٩,٦	٤٠,٤	٢٩,٠	٦٣,٨	٣٧,٢	

المصادر : مصرف ليبيا المركزي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٥- ليبيا: مؤشرات السلامة المالية

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
				المجموعة الأساسية:
١٦,٦	١٩,٢	١٨,٤	١٧,٨	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
غير متاح	صفر	٠,٨	٥,١	نسبة القروض غير المنتظمة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال
٢١	٢١	٢١	٢١	نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض
٠,٩	٠,٥	٠,٧	١	العائد على الأصول
١٨,٥	٩,٨	١٢,٣	٢٠,٩	العائد على حصص الملكية
٦٨,٤	٧٢,١	٧١,٩	٧٤,٣	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
غير متاح	١٠١,٦	١٠٢,٤	١٠٨,٦	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
غير متاح	٥١,٧	٩٩,٢	١٠٣,٤	نسبة المركز الصافي المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال والاحتياطيات
				المجموعة المحيطة:
٤,٧	٤,٩	٥,٥	٤,٦	نسبة رأس المال إلى الأصول
غير متاح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	متوسط سعر الفائدة على الإقراض
غير متاح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	متوسط سعر الفائدة على الودائع
غير متاح	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فروق أسعار الفائدة على الودائع لثلاثة أشهر
غير متاح	٣,١	٥,٥	٦,٢	الأصول المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الأصول
غير متاح	٠,٢	٠,١	٠,٥	الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الأصول
٨٩,٢	٩٩,٤	٩٨,٦	٩٠,٤	مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة
٣٠٩,٢٦	٢٧٢,٤٩	٢٧٦,٨	٢٥٤,١	نسبة الإقراض المصرفي إلى رأس المال المصرفي
				المصدر: مصرف ليبيا المركزي

الملحق الأول - مصفوفة تقييم المخاطر¹

المخاطر	احتمالية تحقق المخاطر	التأثير المتوقع في حالة تحقق المخاطر	استجابة السياسات والتوصيات
المخاطر العالمية			
احتدام الصراعات الإقليمية: تساعد الحرب الروسية في أوكرانيا أو غيرها من الصراعات الإقليمية يؤدي إلى عقوبات اقتصادية، وبالتالي إلى تعطيل التجارة (مثل الطاقة والغذاء والسياحة والعناصر الأساسية في سلاسل الإمداد)، والتحويلات، والتدفقات اللاجئين، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، ونظم المدفوعات.	مرتفعة	منخفضة ارتفاع أسعار الغذاء قد يؤدي إلى زيادة مصروفات المالية العامة من خلال ارتفاع الدعم غير المباشر، أو ربما يؤدي إلى حالة من السخط الاجتماعي في حالة عدم احتواء الضغوط السعرية. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن يساهم ارتفاع أسعار الطاقة في الحد من مواطن الضعف في المالية العامة والمركز الخارجي.	تقديم الدعم الموجه للفئات الأكثر ضعفاً لحمايتها من تزايد أسعار الغذاء. وتلبية الطلب على النقد الأجنبي وتوفير السيولة المحلية عند اللزوم.
تقلبات أسعار السلع الأولية: سلسلة متتالية من اضطرابات الإمداد (بسبب الصراعات وقيود التصدير على سبيل المثال) وتقلبات الطلب (نتيجة إعادة فتح الاقتصاد الصيني على سبيل المثال) تؤدي إلى تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغوط على المركز الخارجي والمالية العامة، وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	مرتفعة	متوسطة ارتفاع أسعار الغذاء يفرض المزيد من الضغوط على المالية العامة من خلال الدعم غير المباشر، بينما يؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى تآكل الحيز المالي إلى حد كبير وتقويض المركز الخارجي.	إصلاح دعم الطاقة من خلال تقديم الدعم الموجه للفئات الأكثر ضعفاً وإلغاء الدعم واسع النطاق. وإحلال مجموعة من برامج الدعم الاجتماعي جيدة التصميم التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً محل المنح والبدلات غير الموجهة.
السخط الاجتماعي: صدمات الإمداد، ومعدلات التضخم المرتفعة، والاندفاعات في الأجور الحقيقية، وتداعيات الأزمات في البلدان الأخرى تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وإثارة القلاقل الاجتماعية، وتتأثر بها ضغوط تمويلية وسياسات شعبية قد يمتد تأثيرها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. ويؤدي ذلك بدوره إلى تفاقم الاختلالات وإبطاء النمو وإعادة تسعير الاستثمارات في الأسواق.	مرتفعة	مرتفعة هشاشة الأوضاع الراهنة قد تسفر عن صراعات على أرض الواقع، وربما يتم اللجوء إلى الحصار النفطي مجدداً كوسيلة للضغط السياسي، مما قد يهدد الاستدامة المالية ويزيد من الاختلالات الخارجية.	مواصلة إصلاحات الحوكمة ومكافحة الفساد على نطاق واسع، وبناء هياكل أمن مالية واحتياطييات أجنبية، وإقرار ركيزة مالية على المدى المتوسط، وإعلان أهداف المالية العامة بشفاافية.
تباطؤ/ركود عالمي حاد: مزيج من عوامل الخطر العالمية والمنفردة يؤدي إلى تباطؤ حاد ومتزامن في مستويات النمو، وركود مباشر في بعض البلدان، وتداعيات من خلال التجارة والقنوات المالية، وضغوط خافضة لأسعار بعض السلع الأولية.	متوسطة	مرتفعة تباطؤ حاد في النمو العالمي ينشأ عنه انخفاض مستمر في أسعار النفط والغاز، مما قد يؤدي إلى ضعف حاد في المالية العامة والمركز الخارجي.	تجنب الإففاق المالي المسارير للاتجاهات الدورية من خلال الحد من النفقات الجارية المهذرة وبناء حيز مالي للسماح بالتصحيح التدريجي. وإحلال الدعم الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة محل إعانات الدعم واسعة النطاق.
تعمق حالة التفكك الجغرافي-الاقتصادي: تعمق الصراعات واتساع نطاقها وضعف التعاون الدولي، وبالتالي تسارع وتيرة إعادة هيكلة التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعطل الإمداد، وتفكك نظم التكنولوجيا والدفع، وتزايد تكلفة المدخلات، واختلال الاستقرار المالي، وتصدع النظم النقدية والمالية الدولية، وتراجع مستويات النمو الممكن.	مرتفعة	متوسطة تعمق حالة التفكك الجغرافي-الاقتصادي والتوترات الجغرافية-السياسية قد يؤدي إلى تعطيل تدفقات التجارة وإعاقة مساعي التنوع الاقتصادي. غير أن ليبيا قد تستفيد على المدى القصير حال ارتفاع أسعار الهيدروكربونات.	التعجيل بالإصلاحات المالية والهيكلية لدفع وتيرة النمو الممكن، من خلال التشجيع على تنوع قاعدة التصدير بدلاً من الاعتماد على النفط وتعزيز تنافسية قطاع الصادرات غير النفطية.
أحداث المناخ المتطرفة: أحداث المناخ المتطرفة تلحق أضراراً أكثر حدة من المتوقع بالبنية التحتية (لا سيما في الاقتصادات الضعيفة الأصغر حجماً) وتسفر عن خسائر في الأرواح والأرزاق، مما يؤدي إلى تفاقم اضطرابات سلاسل الإمداد والضغوط التضخمية، وبالتالي نقص المياه والغذاء وتراجع النمو.	متوسطة	متوسطة ليبيا عرضة لصدمات المناخ على غرار بلدان شمال إفريقيا الأخرى. وإلى جانب تأثير هذه الصدمات على الأرواح والأرزاق، قد تتشأ عنها تكلفة مالية كبيرة وضغوط تضخمية إضافية.	الاستثمار في البنية التحتية والزراعة المقاومة لتغير المناخ وتسريع وتيرة التنوع الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على الهيدروكربونات.
المخاطر المحلية			
حالة عدم الاستقرار السياسي تتحول إلى صراع فعلي على أرض الواقع: إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد يؤدي إلى صراعات فعلية على أرض الواقع وتجدد حصار مرافق النفط ومحطات التصدير.	مرتفعة	مرتفعة تدهور المالية العامة والمركز الخارجي، مما يؤدي إلى خسارة احتياطييات النقد الأجنبي وعدم استقرار القطاع المالي.	الإعلان بوضوح عن خطط الانتخابات، وتنفيذ إصلاحات لتوجيه الدعم إلى الفئات المستحقة، وتوزيع الثروة النفطية بمزيد من العدالة.
إهدار الإنفاق المالي لكسب التأييد الشعبي: في ظل اندحام الحلول السياسية، قد تلجأ الأطراف السياسية المتنافسة إلى إهدار المزيد من النفقات الجارية، مثل المنح والبدلات، لكسب المزيد من التأييد.	مرتفعة	مرتفعة زيادة المصروفات الجارية ستؤدي إلى عدم استدامة مسار المالية العامة، مما سيجعل ليبيا عرضة لصدمات مستقبلية.	إلغاء البدلات والمنح واسعة النطاق تدريجياً، لتحل محلها عند اللزوم مجموعة من تدابير الدعم الاجتماعي الموجهة للفئات الضعيفة. وزيادة المصروفات الرأسمالية لإعادة بناء البنية التحتية الضرورية، وإطلاق إصلاحات هيكلية لتعزيز القطاع الخاص وتوفير فرص العمل.

¹ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تُسبب تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (وهو السيناريو المرجح تحقيقه من وجهة نظر خبراء صندوق النقد الدولي). والاحتمالية النسبية للمخاطر المذكورة هي تقييم ذاتي من جانب الخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى العام للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات الوطنية. وقد تتفاعل المخاطر التي لا يتنافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر وتتحقق معاً.

الملحق الثاني - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: كان المركز الخارجي لليبيا في عام ٢٠٢٢ متسقا بوجه عام مع المستويات المقترضة في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة. وبناء على نتائج تقييم الحساب الجاري وفق نموذج الأرصدة الخارجية المبسط، تقدر فجوة الحساب الجاري بحوالي -٠,٦٪. ويعتمد المركز الخارجي بشدة على صادرات الهيدروكربونات. وتعد احتياطات النقد الأجنبية كافية ويُتوقع استمرار نموها على المدى القصير.

الاستجابات المحتملة للسياسات: من شأن التركيز على حفظ استقرار سعر الصرف، مع تشجيع التنوع الاقتصادي والمنافسة في القطاع الخاص، المساعدة في ضمان استدامة المركز الخارجي على المدى المتوسط. ويمثل تنوع الأنشطة الاقتصادية خطوة أساسية للحد من المخاطر الناجمة عن التقلبات في قطاع الهيدروكربونات.

الحساب الجاري

الخلفية: يعتمد الحساب الجاري لليبيا على الهيدروكربونات إلى حد كبير، حيث يبلغ نصيب الهيدروكربونات في مجموع الصادرات ما يزيد على ٩٠٪. وقد شهد الحساب الجاري تحسنا عام ٢٠٢٢، من عجز بلغ ٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢١ إلى فائض بقيمة ١٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. ويُعزى هذا التحسن أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط. وخلال السنوات التي شهدت إيرادات نفطية منخفضة، تم تطبيق ضوابط على الاستيراد للمساعدة في حماية الاحتياطات ودعم الرصيد الخارجي. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع زيادة إنتاج الهيدروكربونات إلى ١,٤٥ مليون برميل يوميا ليتجاوز تأثير التراجع المتوقع في أسعار النفط للحفاظ على مستوى الصادرات.

التقييم: حسب تقديرات نموذج الأرصدة الخارجية المبسط، تبلغ فجوة الحساب الجاري -٠,٦٪. وباستخدام مرونة قدرها -٠,٣٪، تشير النتائج إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لليبيا يتجاوز قيمته بحوالي ١,٧٪. ويتسق تقييم رصيد الحساب الجاري بوجه عام مع المستوى المقترض في ضوء أساسيات الاقتصاد والسياسات المرجوة. وخلال الفترة المقبلة، سيساهم استقرار سعر الصرف وزيادة الإنتاج الهيدروكربوني في بقاء رصيد الحساب الجاري قرب مستواه المعياري مع تراجع أسعار الهيدروكربونات تدريجيا.

ليبيا: تقديرات النموذج لعام ٢٠٢٢ (% من إجمالي الناتج المحلي)

نموذج الحساب الجاري/١	
(% من إجمالي الناتج المحلي)	
١٤,٧	الحساب الجاري-الفعلي
٤,٧	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)
٠,١	الكوارث الطبيعية والصراعات (-)
٩,٩	الحساب الجاري المعدل
١٠,٥	معيار الحساب الجاري (من النموذج) ٢/
٠,٠	التعديلات على المعيار (-)
١٠,٥	معيار الحساب الجاري المعدل
٠,٦-	فجوة الحساب الجاري
٢١,٧	منها: فجوة نسبية في السياسات
٠,٣-	المرونة
١,٧	فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)
١/ القائم على منهجية التقييم المبسط للرصيد الخارجي (EBA-lite 3.0).	
٢/ المعدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك التعديلات لأغراض الاتساق بين مختلف الأطراف.	

سعر الصرف الحقيقي
<p>الخلفية: الدينار مربوط بحقوق السحب الخاصة. ومنذ يناير ٢٠٢١، يبلغ السعر الرسمي ٠,١٥٥٥ وحدة حقوق سحب خاصة مقابل الدينار الليبي. وقد سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي تراجعاً حاداً بسبب تخفيض قيمة العملة في يناير ٢٠٢١، وظل مستقراً نسبياً منذ ذلك الحين.</p> <p>التقييم: اتساقاً مع حسابات الخبراء لفجوة الحساب الجاري، وباستخدام مرونة قدرها -٠,٣، تشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتجاوز قيمته بحوالي ١,٧٪. وعلى المدى القصير، لا تؤثر تحركات أسعار الصرف سوى بدرجة محدودة على التنافسية، نظراً لأن النفط هو المنتج التصديري الأساسي، فضلاً عن أن قابلية الإحلال محدودة بين الواردات والمنتجات المنتجة محلياً.</p>
الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات والتدابير على مستوى السياسات
<p>الخلفية: يعتمد الحساب الرأسمالي والحساب المالي أساساً على الاستثمارات الأخرى التي تتركز في قطاع النفط في صورة عمليات إعادة استثمار من جانب شركات النفط.</p> <p>التقييم: سيساعد تنوع الأنشطة الاقتصادية بدلاً من الاعتماد على الهيدروكربونات وتنمية القطاع الخاص في دفع الاستثمار وتعزيز قنوات التدفقات الاستثمارية. ومن شأن الجهود الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال وزيادة شفافية السياسات المساعدة في جذب المزيد من الاستثمارات على المدى المتوسط.</p>
التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات
<p>الخلفية: لا يزال إجمالي الاحتياطيات الرسمية لليبيا مرتفعاً للغاية بجميع المقاييس، حيث بلغ ٨٢ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٢، أي ما يزيد على ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويغطي أكثر من ٤ سنوات من الواردات. وبافتراض مواصلة احتواء نفقات المالية العامة، يُتوقع ارتفاع الاحتياطيات باستمرار مع تراجع فوائض الحساب الجاري تدريجياً، لتتجاوز ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٨.</p> <p>التقييم: تؤدي الاحتياطيات دوراً مزدوجاً، حيث تتيح هامش أمان لأغراض التحوط وأداة ادخار لصالح الأجيال المستقبلية. وعلى خلفية تصاعد المخاطر السياسية والأمنية، تعد الاحتياطيات كافية لهذه الأغراض.</p>

الملحق الثالث - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين

ليبيا: السيناريو الأساسي

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

فعلية	التوقعات على المدى المتوسط					التوقعات على المدى الأطول					
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢
الدين العام	٩٠,٥	٨١,٣	٧٦,٩	٧٢,٨	٦٩,٧	٦٨,٢	٦٦,٥	٦٤,٥	٦٢,٤	٦٠,٤	٥٨,٤
التغير في دين القطاع العام	٧,٤-	٩,٢-	٤,٣-	٤,١-	٣,٠-	١,٥-	١,٧-	١,٩-	٢,١-	٢,١-	٢,٠-
مساهمة تدفقات محددة	١٠,٧-	٩,٢-	٤,٣-	٤,١-	٣,٠-	١,٥-	١,٧-	١,٩-	٢,١-	٢,١-	٢,٠-
العجز الأولي	٢٣,٦-	٨,٥-	٨,٩-	٨,٨-	٨,١-	٥,٨-	٣,٨-	١,٩-	١,٦-	١,٦-	٣,٢
الإيرادات بخلاف الفائدة	١٠٠,٠	٦٤,٤	٦٢,٤	٦١,٤	٥٩,٠	٥٦,٣	٥٣,٦	٥١,١	٤٨,٥	٤٦,٠	٤٣,٧
المصروفات بخلاف الفائدة	٧٦,٥	٥٥,٨	٥٣,٥	٥٢,٥	٥٠,٩	٥٠,٥	٤٩,٨	٤٩,١	٤٨,٤	٤٧,٦	٤٦,٨
ديناميكية الدين التلقائية	١٠,٧-	٩,٢-	٤,٣-	٤,١-	٣,٠-	١,٥-	١,٧-	١,٩-	٢,١-	٢,١-	٢,٠-
سعر الفائدة الحقيقي والتضخم	٢٣,٣-	٥,١	١,٨	١,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-
سعر الفائدة الحقيقي	٢٣,٣-	٥,١	١,٨	١,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-
التضخم النسبي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
معدل النمو الحقيقي	١٢,٦	١٤,٣-	٦,١-	٥,٣-	٣,٣-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٧-	١,٦-	١,٦-
سعر الصرف الحقيقي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
تدفقات محددة أخرى	٢٣,٦	٨,٥	٨,٩	٨,٨	٨,١	٥,٨	٣,٨	١,٩	١,٦	١,٦	٣,٢
الالتزامات الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المعاملات الأخرى	٢٣,٦	٨,٥	٨,٩	٨,٨	٨,١	٥,٨	٣,٨	١,٩	١,٦	١,٦	٣,٢
مساهمة القيمة المتبقية	٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
إجمالي احتياجات التمويل	٢٣,٦-	٨,٥-	٨,٩-	٨,٨-	٨,١-	٥,٨-	٣,٨-	١,٩-	١,٦-	١,٦-	٣,٢
منها: خدمة الدين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
العملة المحلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
العملة الأجنبية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنود للتفكرة:											
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	١١,٤-	١٨,٨	٨,٢	٧,٤	٤,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٢,٧
معدل التضخم (مخفض إجمالي الناتج)	٢٦,٨	٦,٣-	٢,٣-	١,٦-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٧	٠,٧
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)	١٢,٣	١١,٤	٥,٧	٥,٧	٤,٤	٢,٢	٢,٦	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٤
سعر الفائدة الفعلي (%)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

المساهمة في تغيرات الدين العام

(% من إجمالي الناتج المحلي)



تعليقات الخبراء: بموجب قانون الميزانية، يمكن للمصرف المركزي تقديم سلفيات للحكومة تصل قيمتها إلى خمس الإيرادات التقديرية في الميزانية، على أن يتم سدادها في نهاية السنة المالية. ولكن على مدار السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة إلى التمويل النقدي لسد العجز خلال السنوات التي لا تكفي فيها الإيرادات النفطية لتغطية المصروفات. وحسب مصرف ليبيا المركزي، بلغت مديونية الحكومة تجاه المصرف المركزي ٩٠.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢. ولكن هذه المبالغ لا تمثل ديونا بالمعنى التقليدي، نظرا لأنها مقومة بالعملة المحلية ولا تُحسب عليها فوائد ولا يوجد جدول زمني محدد للسداد ويمكن إسقاطها بموجب إجراءات إدارية دون أي تداعيات اقتصادية.



صندوق النقد الدولي

ليبيا

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة
لعام 2023 – مرفق المعلومات

3 مايو 2023

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

إعداد

المحتويات

2	العلاقات مع الصندوق
5	العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
6	قضايا إحصائية

العلاقات مع الصندوق

(حسب الوضع في 31 ديسمبر 2022)

حالة العضوية: الانضمام بتاريخ 17 سبتمبر 1958 بموجب المادة الثامنة

حساب الموارد العامة	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من حصة العضوية
حصة العضوية	1573,20	100,00
حيازات الصندوق من العملة (بسر الصرف)	1165,00	74,05
مركز شريحة الاحتياطي	408,21	25,95

إدارة حقوق السحب الخاصة	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	2580,54	100,00
الحيازات	3187,33	123,51

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الاتفاقات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق¹

(ملايين الوحدات من حقوق السحب الخاصة؛ بناء على استخدام الموارد وحيازات حقوق السحب الخاصة في الوقت الحالي)

المدفوعات الوشيكية					
2027	2026	2025	2024	2023	
0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	المبلغ الأصلي
0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	الرسوم/الفوائد
0,03	0,03	0,03	0,03	0,03	المجموع

¹إذا كان يستحق على البلد العضو التزامات مالية متأخرة لأكثر من ثلاثة أشهر، يتم بيان قيمة المتأخرات في هذا القسم.

لا ينطبق	تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC):
لا ينطبق	تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI):
لا ينطبق	تنفيذ اتفاقات في إطار الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون (CCR):
لا ينطبق	تقييمات الضمانات الوقائية:

ترتيبات سعر الصرف

ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع عبارة عن ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف بحقوق السحب الخاصة. وفي شهر يونيو 2003، أقر مصرف ليبيا المركزي نظام سعر صرف تقليدي لربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة بسعر ثابت يساوي دينار ليبيا = 0,5175 وحدة حقوق سحب خاصة وقبلت ليبيا التزاماتها بموجب المادة الثامنة، الأقسام 2(أ) و3 و4 من اتفاقية تأسيس الصندوق. وبتاريخ 30 إبريل 2015، تم فرض ضوابط على العملة الأجنبية اقتضت موافقة مصرف ليبيا المركزي على خطابات اعتماد الاستيراد، مع وضع حدود للمبالغ بالعملة الأجنبية المخصصة للاستخدام الشخصي. وفي 3 يناير 2021، قام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض قيمة الدينار الليبي ليصبح السعر دينار ليبيا = 0,1555 وحدة حقوق سحب خاصة، وإرخاء ضوابط العملة من خلال رفع الحدود المتاحة لخطابات الاعتماد والسماح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على النقد الأجنبي من خلال بطاقات مسبقة الدفع. وأدى ذلك إلى تقارب سعر الصرف الرسمي والموازي، مع استمرار وجود فجوة محدودة بقيمة 6% تقريباً. وفي الوقت الحالي، يعمل الخبراء عن كثب مع السلطات على تقييم نظام الصرف الليبي لتحديد ما إذا كانت أي من التدابير التي اتخذتها السلطات تتعارض مع التزاماتها بموجب المادة 8. وحال تعارض أي من هذه التدابير مع المادة 8، سيشتج الخبراء السلطات إما على إلغائها أو التقدم بطلب إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها إذا استوفت السلطات معايير الموافقة.

مشاورات المادة الرابعة

ناقش المجلس التنفيذي آخر تقرير للخبراء (13/150) حول مشاورات المادة الرابعة بتاريخ 17 مايو 2013. وكانت المشاورات تعقد مع ليبيا آنذاك كل 12 شهراً. لكن السنوات السابقة لم تشهد عقد أي مشاورات بسبب القلاقل الأهلية ونقص البيانات.

المساعدة الفنية

منذ انعقاد مشاورات المادة الرابعة السابقة في عام 2013، كانت المساعدة الفنية هي وسيلة التعاون الرئيسية مع السلطات، حيث تم إيفاد معظم البعثات إلى تونس وعمان لتغطية المجالات التالية: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والإدارة المالية العامة، وإدارة الإيرادات، والحسابات القومية، وميزان المدفوعات وإحصاءات الأسعار، والتنظيم المالي، والرقابة. وتم تنظيم بعثات المساعدة الفنية التالية خلال عامي 2021 و2022 والشهرين الأول والثاني من عام 2023.

- 1- فبراير 2023: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بإعداد مؤشرات أسعار المنتجين.
- 2- يناير 2023: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية برقمنة الإدارة الضريبية (البعثة الثانية).
- 3- ديسمبر 2022: بعثة إدارة شؤون المالية العامة/مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بمراجعة إطار الإدارة المالية العامة وتحديد الإصلاحات ذات الأولوية والاحتياجات الإضافية في مجال تنمية القدرات.
- 4- نوفمبر 2022-فبراير 2023: خبير موفد من إدارة شؤون المالية العامة لفترة قصيرة لتطوير وظائف نظام أسيكودا.
- 5- نوفمبر 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية برقمنة الإدارة الضريبية (البعثة الأولى).
- 6- أغسطس 2022: بعثة إدارة شؤون المالية العامة/مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بتنفيذ الوظائف الجمركية الأساسية في نظام أسيكودا وورد لإدارة تكنولوجيا المعلومات.

- 7- أغسطس 2022: جولة نظمها مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط للمسؤولين الليبيين لتقصي استخدام النظام الجمركي الآلي في ميناء الأردن.
- 8- يوليو 2022: بعثة إدارة الإحصاءات المعنية بإعداد الإحصاءات النقدية والمالية للمصرف المركزي وشركات الإيداع.
- 9- يناير 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بمنهجية تحديث الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ووضع خارطة طريق استرشادية.
- 10- يونيو 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بأفضل الممارسات ذات الصلة بسجل دافعي الضرائب .
- 11- يناير 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بعملية إعداد الميزانية ومسودة منشور الميزانية.
- 12- يناير 2022: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بإعداد الحسابات القومية السنوية.
- 13- يناير 2022: بعثة إدارة شؤون المالية العامة المعنية بمراجعة خطة إصلاح إدارة الإيرادات والأولويات ذات الصلة.
- 14- نوفمبر 2021: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية باستعادة وظائف الإدارة المالية العامة الأساسية.
- 15- سبتمبر 2021: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بمتابعة العمل على إعداد التنبؤات النقدية.
- 16- إبريل 2021: بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط المعنية بإدارة النقدية.

المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وتقارير تقييم
المراكز المالية الخارجية
لا ينطبق

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في 1 فبراير 2023)

يمكن الاطلاع على أنشطة مجموعة البنك الدولي في ليبيا عبر الرابط التالي:

<https://www.worldbank.org/en/country/libya/overview#2>

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في 31 ديسمبر 2022)

أولا- تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

معلومات عامة

هناك جوانب قصور جسيمة في توفير البيانات للصندوق مما يعوق أعماله الرقابية بشكل كبير. ومنذ عام 2021، نجحت السلطات في تعزيز آليات جمع البيانات وتحليلها ونشرها، مما ساهم في تحقيق تحسن كبير في مستوى كفاية البيانات. غير أن هناك مجال لتحسين حداثة البيانات المقدمة، وجودتها، وتواترها، ونطاق تغطيتها، بما في ذلك التغطية الجغرافية. كذلك يوجد قصور في آليات جمع البيانات الدورية وتبادلها بين السلطات، ويلزم زيادة التنسيق لتحقيق المزيد من الاتساق بين الحسابات القومية وإحصاءات الحكومة وميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية. ويتعذر إعداد مؤشرات السلامة المالية ووضع الاستثمار الدولي، كما تعتمد الحسابات القومية وبيانات ميزان المدفوعات إلى حد كبير على التقديرات في غياب العديد من المسوح الاقتصادية ومصادر البيانات، ويستند الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى مسوح ميزانيات الأسر التي يقتصر نطاق تغطيتها على طرابلس.

الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار

يتسق هيكل إحصاءات الحسابات القومية إلى حد كبير مع نظام الحسابات القومية لعام 1993. وللمرة الأولى منذ عام 2014، نشرت مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية سلسلة زمنية لإجمالي الناتج المحلي عن الفترة 2006-2019 ومجموعة من التقديرات لعامي 2020 و2021. غير أن المصادر والأساليب المستخدمة في إعداد التقديرات غير واضحة، كما يوجد نقص في البيانات، سواء المتاحة من المصادر الإدارية أو المسوح بسبب تدني معدل الإجابة والقيود التي تحول دون الحصول على بيانات الشركات. وقد توقفت معظم مسوح الحسابات القومية عام 2011. وتم إجراء تعداد المنشآت الأخير عام 2012، ومسح "الصناعات" الأخير عام 2012 (2016 بالنسبة للمنشآت الكبيرة)، والتعداد الزراعي الأخير عام 2007. ومنذ ذلك الحين، شهدت ليبيا تحولات سياسية واقتصادية وديمقراطية هائلة، وهناك حاجة ماسة إلى استئناف المسوح الدورية، وينبغي أن تطبق السلطات نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويمكن إعداد إحصاءات إضافية تشمل مؤشرات أسعار الواردات والصادرات، ومؤشرات الإنتاج الصناعي، وأنشطة البناء، والدخل القومي المتاح.

وتقوم مصلحة الإحصاء والتعداد بإعداد ونشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك الذي يتسق عموماً مع المعايير الدولية. وتستند أوزان الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى مسوح ميزانيات الأسر الدورية التي أجري آخرها خلال عام 2008، والتي تغطي منطقة طرابلس فقط. وبداية من عام 2018، أستخدم تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض لعام 1999 في تصنيف السلع والخدمات المدرجة ضمن الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ويتعين تحديث السلة الحالية بما يعكس التغيرات في التفضيلات السوقية الاستهلاكية والتفضيلات الاستهلاكية الحالية. وتعكف المصلحة حالياً على إجراء مسح جديد لميزانيات الأسر، على أن يغطي هذا المسح جميع الأسر عبر ليبيا، ويُتوقع صدور نتائجه بحلول منتصف عام 2023.

إحصاءات مالية الحكومة

يتم إعداد بيانات المالية العامة الليبية وعرضها ضمن إطار عرض وطني يتسق إلى حد ما مع إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986. ويجري عرض الإيرادات بناء على تصنيف تفصيلي للإيرادات النفطية التي تمثل ما يزيد على 90%

من مجموع الإيرادات، والإيرادات السيادية الأخرى (بما في ذلك الضرائب والجمارك)، والمبالغ المستحقة عن الأعوام السابقة. أما المصروفات، فتعرض في خمسة أبواب: (1) الأجور، و(2) ومصروفات التشغيل، و(3) المشروعات والبرامج التنموية (الاستثمارات)، و(4) الدعم، و(5) الترتيبات المالية الاستثنائية/الطارئة. وتُعرض بيانات المصروفات أيضا حسب التصنيف الإداري، ثم يتم تنظيم مختلف الكيانات حسب أبواب التصنيف الاقتصادي أيضا. ونشجع السلطات بقوة على تطبيق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2014، وهي المبادئ التوجيهية الدولية المعمول بها حاليا لأغراض إبلاغ بيانات المالية العامة، لتصبح البيانات أكثر اتساقا وشفافية وتوافقا وقابلية للمقارنة. ونشجع السلطات أيضا على إبلاغ بيانات المالية العامة السنوية للنشر في الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة، وكذلك بيانات المالية العامة دون السنوية للإدراج ضمن الإحصاءات المالية الدولية.

إحصاءات القطاع الخارجي

يعد مصرف ليبيا المركزي ميزان المدفوعات سنويا، وطبق مؤخرا الإصدار السادس من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وإن كان يتعين معالجة بعض القضايا المتعلقة بجودة البيانات وتواترها. ولا يجري إعداد وضع الاستثمار الدولي. ونشجع السلطات بقوة على إعداد وضع الاستثمار الدولي وتحسين جودة بيانات ميزان المدفوعات وحداتها.

الإحصاءات النقدية والمالية

في أغسطس 2022، أجرت إدارة الإحصاءات بعثة المساعدة الفنية الأولى المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية في مصرف ليبيا المركزي. وتم لاحقا إبلاغ بيانات الإحصاءات النقدية والمالية ونشرها على الموقع الإلكتروني للصندوق، استنادا إلى النماذج التي أعدها صندوق النقد الدولي، وهي استمارات الإبلاغ الموحدة للمصرف المركزي (1SR) وشركات الإيداع الأخرى (2SR)، واتساقا مع المعايير الدولية.

وحتى عام 2019، قام مصرف ليبيا المركزي بإبلاغ بيانات بعض السلاسل الأساسية المدرجة في "مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية"، بما في ذلك مؤشر (عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ) ومؤشر (عدد ماكينات الصرف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ) اللذان اعتمدتهما الأمم المتحدة لمراقبة الهدف رقم 8-10 من أهداف التنمية المستدامة.

الرقابة على القطاع المالي

ينشر مصرف ليبيا المركزي مجموعة محدودة من مؤشرات السلامة المالية، ولكنه لم يتمكن حتى الآن من إبلاغ مؤشرات السلامة المالية إلى إدارة الإحصاءات حسب المرشد إلى إعداد مؤشرات السلامة المالية لعام 2019. ونشجع السلطات بقوة على إعداد مؤشرات السلامة المالية وإبلاغها.

ثانيا- معايير البيانات وجودتها

تشارك ليبيا في النظام العام المعزز لنشر البيانات الذي أعده الصندوق، وهو أولى درجات مبادرات معايير البيانات التي أطلقها الصندوق بهدف تعزيز شفافية البيانات، لكن ليبيا لم تنشر حتى الآن البيانات الاقتصادية التي يوصي بها هذا النظام عبر صفحات البيانات القومية الموجزة.

ليبيا: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في 5 فبراير 2023)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	5 فبراير 2023	5 فبراير 2023	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	فبراير 2023	ديسمبر 2022	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ¹
شهري	شهري	شهري	فبراير 2023	ديسمبر 2022	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	فبراير 2023	ديسمبر 2022	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	فبراير 2023	ديسمبر 2022	الميزانية العمومية للمصرف المركزي
شهري	شهري	شهري	فبراير 2023	ديسمبر 2022	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	أسعار الفائدة ¹
شهري	شهري	شهري	يناير 2023	ديسمبر 2022	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
شهري	شهري	شهري	يناير 2023	ديسمبر 2022	الإيرادات، والمصروفات، ورصيد التمويل وتكوينه – الحكومة العامة
شهري	شهري	شهري	يناير 2023	ديسمبر 2022	الإيرادات، والمصروفات، ورصيد التمويل وتكوينه ² – الحكومة المركزية
البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ³
غير منتظم	غير منتظم	ربع سنوي	مارس 2022	ديسمبر 2021	ميزان الحساب الجاري الخارجي
غير منتظم	غير منتظم	ربع سنوي	مارس 2022	ديسمبر 2021	صادرات وواردات السلع والخدمات
غير منتظم	غير منتظم	سنوي	مارس 2022	ديسمبر 2021	إجمالي الناتج المحلي
غير منتظم	غير منتظم	سنوي	مارس 2022	ديسمبر 2021	إجمالي الدين الخارجي
البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	البيانات غير متوافرة	وضع الاستثمار الدولي

1 تحظر ليبيا تطبيق أسعار الفائدة منذ عام 2013.

2 التمويل الأجنبي، والتمويل المصرفي المحلي، والتمويل غير المصرفي المحلي.

3 لا يوجد دين عام.

كلمة السيد بيجاني، والسيد ساسانبور

ليبيا - مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

الأربعاء، ٢٤ مايو ٢٠٢٣

بادئ ذي بدء، نود أن ننقل تقدير السلطات الليبية لإدارة الصندوق وخبرائه، لا سيما السيد أزعر، لاستئناف مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا، مدعومة بالمرونة التي وفرتها استراتيجية الصندوق بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ونقدم أيضا بالشكر لفريق العمل المعني بليبيا برئاسة السيد غيرشينسون على مشاركته البناءة مع السلطات في المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة التي سبقتها زيارة فريق الخبراء في نوفمبر ٢٠٢٢ - واللذان جرت كلتاهما في تونس.

وتعرب السلطات عن تقديرها العميق لخبراء الصندوق لما قدموه من وجهات نظر مهنية وإدراكهم الحقائق على أرض الواقع. وهي تتفق إلى حد كبير مع تقييم الخبراء والمشورة التي قدموها بشأن السياسات، وتتوي الاستعانة بتوصيات الخبراء السليمة في صياغة أجندتها للإصلاح. وقد بدأت هذه العملية بالفعل.

السياق السياسي والمؤسسي

إن ليبيا في طريقها للخروج من مرحلة استمرت أكثر من ١٠ سنوات من الصراع السياسي الداخلي والحرب الأهلية باهظة التكلفة التي كبدت رأس المال المادي والبشري في البلاد خسائر فادحة. وكان لهذا الصراع انعكاسات سلبية ليس على ليبيا فحسب، بل على بلدان الجوار والمنطقة بأكملها. وتزداد هشاشة الوضع السياسي بسبب الأطراف الفاعلة الخارجية التي تشارك بشكل مباشر في المجالين السياسي والأمني في ظل الصراع الدائر في البلاد، وهو ما يزيد من تقادم الأزمة. ومن ثم، فإن استقرار ليبيا وأمنها يمكن أن يُحدثا آثارا إيجابية كبيرة، لا سيما بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وعلاقتها السياسية والاقتصادية مع أوروبا، وإفريقيا، والشرق الأوسط.

وبعد ثورة فبراير ٢٠١١، كان لدى الليبيين طموحات كبيرة بشأن بدء بناء الدولة سريعا عن طريق عملية سياسية تشاركية تشمل الجميع وإقامة مؤسسات ديمقراطية جديدة. غير أن المصالحة السياسية باتت أمرا بعيد المنال. فقد أدى الصراع المسلح الذي اندلع في يوليو ٢٠١٤ واستمر حتى أكتوبر ٢٠٢٠ إلى تفكيك البلاد ومؤسساتها إلى جانب الانقسام السياسي. ونتيجة لذلك، ظهرت حكومتان موازيتان لكل منهما مؤسساتها الموازية. وكان لهذا الأمر تأثير على مصرف ليبيا المركزي - الذي دائما ما شكل ركيزة للاستقرار الاقتصادي - إذ أصبح فرع في بنغازي في شرق البلاد المصرف المركزي للحكومة الموازية (ثم انتقل لاحقا إلى مدينة البيضاء). إلا أن العمليات المصرفية في جميع أنحاء البلاد استمرت بفضل براعة مصرف ليبيا المركزي الذي يقع مقره في طرابلس. وحتى في ذروة الأعمال العدائية، ساعدت عناصر الإطار المؤسسي في ليبيا - ومن أبرزها المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط - في توجيه دفعة البلاد في خضم اضطرابات الاقتصاد الكلي الهائلة. وقد تبينت تكلفة الصراع الأهلي الباهظة من حيث الخسائر في الأرواح وسبل العيش، والاختلالات الاقتصادية، وتدمير البنية التحتية. وزاد تقادم الاضطرابات الاقتصادية بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار النفط العالمية في ٢٠١٤-٢٠١٥ و ٢٠٢٠، وفي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وأيضا توقف إنتاج النفط وتصديره عدة مرات نتيجة الحصار الذي فرضته القوى الموجودة في شرق ليبيا على حقول النفط ومحطات التصدير. وقد تعرض الاقتصاد والشعب الليبي لمعاناة كبيرة، إلا أن أكبر الخسائر تمثلت في فقدان ليبيا فرصة الاستفادة

من ثرواتها الطبيعية الهائلة لبناء بلد جديد ينعم بالرخاء. ومنذ أوائل عام ٢٠٢١، سادت المشهد السياسي حالة من الهدوء النسبي، إلا أن ليبيا لا تزال بعيدة إلى حد ما عن تحقيق التماسك السياسي في جميع أنحاء البلاد. وقد تأجلت الانتخابات الديمقراطية التي كان من المزمع في البداية إجراؤها في ديسمبر ٢٠٢١ بسبب الخلافات بشأن الإطار القانوني الذي ينظمها. وعلى هذه الخلفية، أُجريت مناقشات مع ليبيا في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ بعد توقف دام عشر سنوات.

وقد استمر المجتمع الدولي والصندوق في الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني في طرابلس. ومنذ أكتوبر ٢٠٢٠، اعترفا بحكومة الوحدة الوطنية بوصفها الحكومة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا، وبمحافظة مصرف ليبيا المركزي في طرابلس محافظا للبلاد لدى الصندوق. ويُجرى حوار بشأن السياسات مع ممثلي المصرف المركزي وحكومة الوحدة الوطنية، على الرغم من أن ممثلي المصرف المركزي في مدينة البيضاء قد شاركوا أيضا في المناقشات كجزء من فريق المصرف المركزي.

السياق الاقتصادي

ظل إنتاج النفط والغاز وصادراتهما من أهم مقومات الاقتصاد الليبي لعقود من الزمن. وفي الفترة التي سبقت ثورة ٢٠١١، وعلى الرغم من تراكم مستويات كبيرة من الاحتياطات الخارجية، أهدرت السلطات الليبية آنذاك فرصة تعظيم الاستفادة من ثروات البلاد الهائلة من الموارد الطبيعية بفعالية وكفاءة لبناء اقتصاد ديناميكي موجه إلى السوق لضمان تحقيق الرخاء عبر أجيال كتلتها السكانية الصغيرة والمتجانسة. وبينما تمت تلبية حاجات السكان الأساسية من الغذاء والصحة والتعليم والمأوى والتوظيف، شبط الإطار السياسي والاقتصادي السائد نشاط القطاع الخاص، وأعادت أوجه القصور الهيكلية المتعددة تحقيق التنمية الاقتصادية إلى حد بعيد. وافترق بشدة إنفاق الدخل من النفط إلى الكفاءة، ولكنه كان كافيا لتلبية احتياجات السكان الأساسية، بل لا يزال يحقق مركز احتياطات يتسم بالقوة. وأصبحت ليبيا أيضا مانحا ومقرضا رئيسيا لعدد كبير من البلدان النامية، معظمها في إفريقيا. وتُجرى حاليا تسوية عدد كبير من القروض الموروثة.

لقد ورثت السلطات التي تولت أمر البلاد بعد الثورة الكثير من جوانب القصور ومواطن الضعف الهيكلية التي ظلت مترسخة بقوة في الاقتصاد الليبي لعقود من الزمن. ففي أعقاب الثورة، خاصة بعد اندلاع الصراع المسلح، أدت التقلبات الكبيرة في إنتاج النفط وصادراته وأسعاره إلى تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي وأرصدة المالية العامة والمركز الخارجي، مع انعكاس صافي الناتج في الاحتياطات الأجنبية. وفي عام ٢٠٢٠، كانت الخسارة في الدخل النفطي كبيرة للغاية نتيجة التراجع الحاد في الإنتاج بسبب حصار حقول النفط الذي فرضته القوات الموجودة في شرق ليبيا، وهو ما اقترن بالانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية بسبب انهيار الطلب الناجم عن جائحة كوفيد-١٩. وقد خفف الإنفاق المسامر للتجاهات الدورية من تأثير نقص الإيرادات على الاقتصاد على حساب ارتفاع عجز المالية العامة والحساب الجاري والخسائر في الاحتياطات.

ومع التعافي القوي في إنتاج النفط والأسعار في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، شهد الاقتصاد انتعاشا قويا، وسجلت أرصدة المالية العامة والمركز الخارجي فوائض كبيرة، وزادت الاحتياطات. وتنظم اتفاقيات تقاسم الإنتاج المبرمة في إطار منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إنتاج النفط في ليبيا، ما لم يتعطل بسبب الصراع الداخلي. وتخطط السلطات لزيادة إنتاج النفط تدريجيا من ١,٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٢٣ إلى حوالي ١,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٢٦. وعلى الرغم من هذا، فإن

هذه الزيادة، مع زيادات أخرى في الإنتاج، ستتوقف على وجود استثمارات كبرى في قطاع النفط، وزيادة الطلب العالمي، والدور الذي تضطلع به أوبك على مستوى العالم بوصفها الجهة التي تحقق استقرار سوق النفط.

إدارة المالية العامة

إن السلطات الليبية تدرك حالة الفراغ السياسي وغياب الارتباط بين تخطيط المالية العامة، واستدامة الأوضاع الاقتصادية الكلية، ووجود استراتيجية للتنمية. ولأن عائدات النفط يحددها نمط إنتاج لا يمكن التنبؤ به إلى حد ما وأسعار عالمية غير مستقرة، تأتي نتائج الميزانية مدفوعة بالإنفاق على الأجور والمزايا، والخدمات الحكومية الأساسية، والدعم غير الموجه، والتحويلات للشركات المملوكة للدولة التي تحقق خسائر. وفي الحقيقة، لا تزال الميزانية أداة مهمة لإعادة التوزيع، ولكن بتكلفة باهظة. ففي ظل قيام القطاع العام بتوظيف ٩٠٪ من إجمالي العمالة صورياً، والدعم الكبير لأسعار الطاقة المحلية، تمثلت سياسة الحكومة في حماية السكان عبر أنحاء البلاد أثناء الاضطرابات الاقتصادية الداخلية. وتتولى حكومة الوحدة الوطنية دفع رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الموازية، ويُنَاح الوقود المدعم بشكل كبير بأسعار موحدة في جميع مناطق البلاد. وبصفة عامة، تسعى الحكومة إلى تقديم خدمات عامة عالية الجودة شاملة للجميع عن طريق تعزيز القدرة على التنفيذ، في حين تضمن توافر موارد كافية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وتدرك السلطات أن دعم الوقود في ليبيا يتسم بدرجة عالية من التنازلية تحقق استفادة لسكانها الأكثر ثراء بصفة أساسية، وأيضاً للبلدان المجاورة التي ترتفع فيها أسعار الوقود، وذلك عن طريق المهريين الذين يعملون على طرفي الحدود المليئة بالثغرات. وأدت الارتفاعات الحادة الأخيرة في أسعار الوقود في البلدان المجاورة إلى زيادة الدافع للتهريب، مما يكبد ليبيا تكلفة أكبر. وكانت زيادة أسعار الوقود المحلية موضع تركيز السلطات لبعض الوقت، إلا أنها اكتشفت أنه من الصعب تنفيذ إصلاحات في ظل البيئة الحالية. فهناك بعض أنواع الدعم والمزايا الراسخة يصعب إلغاؤها. وعلى الرغم من ذلك، وكجزء من الجهود الرامية إلى ترشيد الإنفاق العام، قدم المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا مقترحاً لحكومة الوحدة الوطنية لإصلاح الدعم طرح فيه خريطة طريق لإلغاء الدعم تدريجياً وتحسين توجيه التحويلات النقدية المباشرة.

ولا تتجاوز نسبة الإيرادات غير النفطية ٢-٣٪ من إجمالي الناتج المحلي^١، إلا أنه توجد إمكانية محدودة على المدى القصير لزيادة إيرادات الجمارك والضرائب عن طريق تحسين القدرة على الإنفاذ والارتقاء بمستوى هاتين الإدارتين. وفي عام ٢٠٢٠، تلقت ليبيا مساعدة فنية من الصندوق - من الخبراء في المقر الرئيسي ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط على حد سواء - في مجال الإدارة الضريبية والجمركية، إلا أنه توجد حاجة إلى مزيد التدريب المكثف والعملية لتنمية القدرات. وقد طلبت السلطات مساعدة فنية من الصندوق في تصميم ضريبة القيمة المضافة.

الإدارة النقدية وإدارة سعر الصرف

تأتي التطورات النقدية مدفوعة إلى حد بعيد بالتقلبات الكبيرة في صافي المطالبات على الحكومة إذ تلجأ إلى التمويل النقدي (بدون فوائد) لتغطية عجز الميزانية. ويزيد تعقيد الإدارة النقدية بسبب اقتراض الحكومة الموازية من المصرف المركزي في البيضاء

^١ النسب إلى إجمالي الناتج المحلي يجب النظر إليها بقدر كبير من الحذر بسبب مدى التغير الكبير في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

وطبع أوراق مالية ليس للمصرف المركزي في طرابلس أي سلطة رقابية عليها. وليس لدى المصرف المركزي أي أدوات للرقابة على المجملات النقدية. ومنذ فرض حظر على الفائدة المصرفية في عام ٢٠١٣، فإن المصارف التجارية هي من تحدد أسعار الفائدة الخاصة بها في عمليات الإقراض للقطاع الخاص. وينوي مصرف ليبيا المركزي تطوير منتجات التمويل الإسلامي، وطلب من الصندوق مساعدة فنية في هذا الشأن.

من ناحية أخرى، يستمر استخدام سعر الصرف بوصفه الركيزة الأساسية للاقتصاد. وبينما يظل سعر الصرف الرسمي مربوطاً بحقوق السحب الخاصة، ظهرت سوق موازية في أعقاب تراجع أسعار النفط في عام ٢٠١٥، ومع فرض المصرف المركزي تدابير للرقابة على رأس المال لحماية الاحتياطيات. وعلى الرغم من اتساع فجوة أسعار الصرف لاحقاً، تمكن المصرف المركزي من القضاء فعلياً على الفرق عن طريق فرض ضريبة على المعاملات بالنقد الأجنبي، إلى أن تم رسمياً تخفيض سعر الصرف الرسمي بالنسبة إلى حقوق السحب الخاصة في يناير ٢٠٢١ - ومن ثم تقلصت الفجوة وظلت ضئيلة. ويرى مسؤولو المصرف المركزي (ويشاركهم خبراء الصندوق الرأي) أن ربط سعر الصرف بحقوق السحب الخاصة بالمستويات الحالية أمر سليم، ويعتزمون الإبقاء عليه. ويقاوم المصرف المركزي الضغوط السياسية القوية لإعادة تقييم العملة في الوقت الذي تحسنت فيه أوضاع سوق النفط في العامين الماضيين. وقد ساعدت التدابير التي اتخذها في الاحتفاظ بهامش وقائي ضخم من الاحتياطيات الدولية.

النظام المالي

تمكن مصرف ليبيا المركزي من الحفاظ على استمرار عمل النظام المالي في أثناء الاضطرابات السياسية والاقتصادية على مدار العقد الماضي. وكان التقدم المحرز نحو إعادة توحيد فرعيه في طرابلس والبيضاء متفاوتاً، مما يعكس عدم استقرار الوضع السياسي، إلا أنه ملتزم بالمضي قدماً في هذه العملية إلى أن تتهيأ ثمارها. ويُعد توحيد المصرف المركزي الخطوة الأولى بالغة الأهمية في إصلاح القطاع المصرفي. وتقر السلطات بمواطن الضعف الحالية في القطاع المصرفي وتتصدى لها. وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية، بذل المصرف المركزي جهوداً كبيرة لوضع إطار لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتوسع في خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز اللوائح التنظيمية المصرفية، وتطوير الأنظمة والأدوات المصرفية، وزيادة الشفافية والإفصاح، وتحسين عملية إعداد التقارير في المصارف التجارية، وذلك من بين مبادرات استباقية أخرى. وهو عاقد العزم على مراجعة متطلبات إعادة رسمة المصارف، وينوي تخفيض استثماراته في المصارف التجارية التي تخضع لملكيته تدريجياً على المدى الطويل. ووجدت السلطات أن تقرير القضايا المختارة بشأن إصلاح القطاع المصرفي مفيد للغاية، وسوف تسعى للحصول على مزيد من الدعم من الصندوق وشركاء التنمية الآخرين لتطوير القطاع المالي وتعزيز الشمول المالي، لا سيما للنساء والشباب.

تنويع الأنشطة الاقتصادية والمسار القادم

إن السلطات الليبية على دراية تامة بالحاجة إلى الحد من اعتماد الاقتصاد على إنتاج الطاقة وصادراتها وعلى سوق عالمية للنفط غالباً ما تتعرض لتقلبات. وهي مدركة بالقدر نفسه للتحديات الجسام الماثلة أمامها. ولم يكن تنويع الأنشطة الاقتصادية أحد مجالات تركيز حكومة ما قبل الثورة، وكانت إدارات ما بعد الثورة في وضع إدارة أزمة من البداية. وتتفق السلطات مع خبراء

الصندوق على أن ليبيا بحاجة إلى خطة واضحة وشاملة على المدى الطويل للتعامل مع الاقتصاد، وأنها ستسعى جاهدة لتحقيق التنمية وإرساء الأساس لعقد اجتماعي جديد.^٢

ويُعد بناء المؤسسات اللبنة الأولى في هذا السياق. وانطلاقاً من هذا الإدراك، دأبت السلطات الليبية على المشاركة في حوار فعال مع البنك الدولي الذي قام - مع شركاء التنمية الآخرين - بتحديد وتصنيف التحديات والاحتياجات التي تواجه ليبيا في المجالات المختلفة اليوم، والسياسات التي يمكن استخدامها كمدخلات في عملية تخطيط للمستقبل متى سمحت الظروف.^٣ علاوة على ذلك، فإنه بسبب ما نتج عن حالة عدم اليقين السياسي والصراع الأهلي من تقاوم للتحديات التي كانت موجودة في قطاع الصحة قبل عام ٢٠١١، ومن بينها تردي مستوى أداء الأنظمة الصحية وضعف الخدمات في المناطق النائية وعدم كفاءة استخدام التمويل الصحي، أبرمت السلطات اتفاقاً مع مجموعة البنك الدولي للحصول على خدمات استشارية مدفوعة التكلفة للارتقاء بمستوى نظام الرعاية الصحية الأولية والتمويل الصحي. وتتوى السلطات الليبية أيضاً الاستفادة من التجارب الناجحة لكبرى البلدان الأخرى المنتجة للنفط في مجال تنويع الأنشطة الاقتصادية وتجنب أوجه القصور التي تعرضت لها.

أوجه القصور في البيانات، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات

تواجه ليبيا أوجه قصور كبيرة في البيانات تعوق التحليل الاقتصادي وعملية صنع القرار المستند إلى الأدلة. وعلى الرغم من إحداث بعض التحسينات في الآونة الأخيرة في إنتاج البيانات ونشرها، ووجود تنسيق أفضل بين الهيئات التي تنتج البيانات، لا تزال هناك جوانب قصور في الإحصاءات الاقتصادية الكلية والمالية، على النحو الموضح في تقرير خبراء الصندوق. وستواصل السلطات الليبية الاعتماد على الصندوق في الحصول على دعم فني وبناء القدرات في مجال جمع البيانات ونشرها.

وحتى على مدار هذه الفترة الصعبة، استفادت ليبيا من المشورة الفنية التي قدمها الصندوق عن طريق اجتماعات افتراضية وبالحضور الشخصي عُقدت في بلدان مجاورة في مجالات الحسابات القومية؛ أي الإدارة المالية العامة، والتنظيم والرقابة في القطاع المالي، والإدارة الضريبية والجمركية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال المناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة، طلبت السلطات مزيداً من المساعدة الفنية ودعم تنمية القدرات في عدد من المجالات، ورد ذكر بعضها فيما سبق. وفيما يتعلق بمصرف ليبيا المركزي والمشورة الفنية وتنمية القدرات، تتمثل الاحتياجات فيما يلي: أدوات التمويل الإسلامي، وأدوات السلامة الاحترازية الكلية، واستراتيجية نظام المدفوعات، وشفافية المصرف المركزي، والعملية الرقمية التي سيصدرها المصرف المركزي، والتكنولوجيا الرقمية. وفيما يتعلق بوزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط، تظهر الاحتياجات في مجالات الحسابات القومية، وإطار المالية العامة الكلي وأساليب التنبؤ، والإدارة الضريبية والجمركية، وحساب الخزانة الموحد، وإدارة الشركات المملوكة للدولة، وإصلاح الدعم، وضريبة القيمة المضافة.

^٢ ليبيا تعمل بشكل وثيق مع مجموعة البنك الدولي في هذا الشأن. وقد ناقش المجلس التنفيذي لمجموعة البنك الدولي مذكرة المشاركة القطرية للسنة المالية ٢٠١٩-٢٠٢١ حول ليبيا في فبراير ٢٠١٩. ووضعت المذكرة استراتيجية مشاركة لمدة ثلاث سنوات للتصدي للأولويات العاجلة لتحقيق التعافي، مع العمل في الوقت نفسه على وضع الأساس لعقد اجتماعي جديد وعملية تحول على المدى الطويل. ومؤخراً، وافق المجلس في فبراير ٢٠٢٣ على مذكرة المشاركة القطرية للسنة المالية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ حول ليبيا التي تستند إلى المذكرة السابقة. وهي تتمحور حول ركيزتين هما: وضع الأساس لقرارات السياسات المستندة إلى الأدلة والشاملة للجميع، وتعزيز العقد الاجتماعي عن طريق تقديم خدمات محلية بطريقة منصفة وخاضعة للمساءلة.

^٣ راجع دراسة "الطريق الطويل تجاه مؤسسات شاملة للجميع في ليبيا: مرجع للتحديات والاحتياجات القائمة" الصادرة في ١٨ مايو ٢٠٢٣.

ملاحظات ختامية

كان إجراء مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة بعد توقف لمدة عشر سنوات خطوة كبيرة نحو إعادة ليبيا - وهي من أكبر منتجي النفط ذات الموقع الاستراتيجي في منطقة غير مستقرة - إلى المحافل المالية الدولية. ومن المسلم به أن جوانب القصور في البيانات تعوق إجراء التحليل الاقتصادي، في حين أن مواطن الضعف في قدرة السلطات على التنفيذ في خضم الظروف الراهنة تحد من عمليات متابعة تنفيذ توصية الخبراء بشأن السياسات السليمة. وعلى الرغم من هذا، وجدت السلطات أن العملية مفيدة للغاية في عرض الجهود المبذولة في تطوير المؤسسات الليبية والتحديات التي تواجهها ليبيا في إعادة بناء التماسك السياسي والاجتماعي والتخطيط من أجل مستقبل اقتصادي أكثر إشراقاً لجميع الليبيين. ومن المتوقع أن يستند إعداد التقارير في المستقبل إلى هذا التقرير الأول مع تحسن البيانات، ووضع السياسات، وتزايد قدرات السلطات على التنفيذ. وتتمتع ليبيا بثروة هائلة من الموارد المعدنية يمكن أن تساعد في إعادة بناء مؤسساتها وتمويل الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية ورأس المال البشري، التي تُعد جميعها بالغة الأهمية في بناء دولة تنعم بالرخاء وتشمل الجميع. وفي الختام، فإن تمتع ليبيا بالقوة والاستقرار والرخاء لا يحقق الفائدة لجيرانها فحسب، بل للمجتمع الدولي الأوسع. ومن ثم، يمكن اعتبار تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ليبيا والحفاظ على استمرار التنمية فيها أمراً من قبيل النفع العام العالمي.

وتود السلطات الليبية الإعراب عن تقديرها لإدارة الصندوق وخبرائه لموافقتهم على العودة للمشاركة مجدداً بصفة رسمية مع ليبيا، وتعتبر مرة أخرى عن امتنانها العميق للصندوق لما قدمه من مشورة بشأن السياسات ودعم فني على مدار السنين.